بسم الله الرحمن الرحيم

(عن المثلية)

أ- ما هي المثلية ؟ هي عمل جسماني شهواني يطلب راحة النفس ولذة الجسم. يتمثل في الذكر بنحو وفي الأنثى بنحو مختلف، لا ينتج نسلاً، ويمكن أن ينتج علاقة رعاية بيت وأبناء. تمثّله في الذكر هو هذا لا غير، ادخال القضيب في الشرج. وتمثّله في الأنثى في هذا لا غير، وضع فرج على فرج. ما سوى ذلك من أمور كلّها فروع وحواشي وليست ضرورية في تحديد المثلية. فحب الذكر للذكر لا يجعله مثلياً مهما كان الحب، فقد يحب الذكر الآخر ولا يكون مثلياً وقد يصل الحب درجة العبادة والهلاك في سبيله ولا يكون مثلياً، وكذلك الأنثى، فالحب لا قيد ولا شرط عليه ولا يجعل العلاقة ذات صفة جسمانية وشهوانية بالضرورية. وكذلك مثلاً لمس الأيادي، والعناق، وحتى التقبيل في الفم ولعق الأعضاء وأي عمل آخر هذا كلّه ليس مثلية ولا يحدد جوهرها، فإنها أمور تحصل لأكثر من سبب ولا يترتب عليها شيء حقيقي يحدد نوعية العلاقة. وأشدد على هذا المعنى لأن أعداء المثلية لا يكرهونها بسبب الحب بين طرفين ولا بسبب أي فعل تحديداً غير الفعل الذي ذكرناه قبل قليل أي إدخال القضيب في الشرج بالنسبة للذكور ووضع الفرج على الفرج بالنسبة للإناث، وعدم ملاحظة ذلك يؤدي إلى نزاعات لا داعي لها ولا يفتح أبواباً من

الجدل لا تستحق الفتح، فأوّل ما يجب البدء به في هذا الأمر هو تحديد ما المقصود من المثلية ثم يمكن البناء على التعريف. وباختصار، جوهر المثلية عندي هو بالنسبة للذكور ادخال القضيب في الشرج، وبالنسبة للإناث وضع الفرج على الفرج. كل ما سوى ذلك ليس مثلية وهو عندي من الأمور المباحة بشكل عام أو تبحث على مستواها الخاص، سواء كانت بين ذكور أو بين إناث، وهي أقرب إلى اللعب والحب منها إلى العلاقة المقصودة بشكل عام في الجدال الدائر حول القضية.

اختلاف تمثّل المثلية بين الذكر والأنثى يعني اختلاف حكم كل واحد منهما. فلا يجوز للدقة الجمع بين مثلية الذكور ومثلية الإناث، لأن العملية نفسها مختلفة بين الاثنين، وتنبني على أسس مختلفة وتؤثر تأثيراً جسمانياً بيولوجيا مختلفاً. وسنأتي على أهم هذه الفروق تفصيلاً إن شاء الله في هذه المقالة.

ب-حجج تجويز المثلية.

١/الأصل الإباحة وإمضاء المشيئة وتحقيق الإرادة، أي لكل فرد أن يفعل ما يشاء ويحقق إرادته هذا هو الأصل، والاستثناء أن يقيّد نفسه بسبب خارج عن إرادته طوعاً، واستثناء الاستثناء أن يجوز

تقييده بسبب خارج عن إرادته كرهاً كالقصاص في العقوبات مثلاً. فالواقع أنه يوجد إنسان مثلي، ويريد ممارسة المثلية الجنسية تحقيقاً لإرادته الميّالة إلى مثل جنسه، لا مفرّ من الإقرار بوجود هذا النوع من الناس في هذا المجال السلوكي، ولا يمكن ربط وجودهم بأي سبب محدد خارجي كأن يقال بأن الثقافة صنعته أو نحو ذلك من أسباب جزئية بدليل وجود المثلية الجنسية في كل العصور المعروفة لنا تاريخياً وحاضراً، في البيئة المتدينة وغير المتدينة، في المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق، وهكذا في بقية الاحتمالات المعروفة، وكذلك في شتى أصناف البشر مثلاً قد تجد رجلاً شديد الشكيمة شجاعاً قوياً جبّارا عتياً وهو مثلي وقد تجد رجلاً رقيقاً لطيفاً سهلاً ليناً وهو مثلي، قد تجد امرأة ذكية مثلية وقد تجد امرأة غبية مثلية، قد تجد شخصاً من أسرة لطيفة وهو مثلي وقد تجد شخصاً من أسرة عنيفة وهو مثلي، وهلمّ جرّاً في بقية الأصناف على اختلاف درجاتها. فوجود المثليين لا يرجع إلى هذه الأسباب واختزال سبب المثلية في صنف دون صنف هو عمل اعتباطي ولا يقوم به إلا من يريد أن يتهرّب من واقع المثلية الجنسية في الناس عبر نسبتها لسبب خاص سيسمه بعد ذلك بالانحراف ليطعن في قيمة وجود المثلية في حد ذاتها، وهذا لا يفيده في شيء في الحقيقة لأنه مهما كان السبب الذي أوجد المثلية على فرض وجوده فواقع وجود المثلية كاف بحد ذاته للقول بأنه مراد لبعض

الناس كالغيرية الجنسية. عدد المثليين أقلّ من عدد الغيريين وهذا حتى في أكثر المجتمعات انفتاحاً للمثليين وتقبّلاً لهم، فضلاً عن ما سوى ذلك من مجتمعات، فتقبّل المثلية اجتماعياً لن يكثّر عددهم ويخلقهم بل في أحسن الأحوال سيجعلهم يبرزون لسطح وعي المجتمع إلا أنهم موجودون قطعاً في كل مجتمع والكل يعلم ذلك وحتى في أكثر المجتعات محاربة للمثلية ستجد المثليين ولعلك تجدهم بين أشدّ أنصار معاداة المثلية والطبقة الحاكمة فيهم أيضاً. فالمثليين أقلية، والغيريين أكثرية، كما أن العلماء أقلية والجهلاء أكثرية في كثير من المجتمعات إن لم يكن كلها، وهكذا في كل صفة، فلا يمكن الطعن على المثليين وعدم اعتبار إرادتهم لأنهم أقلية، وإلا فيجب اطعن على كل أقلية، وهذا باطل قطعاً لأنه سيؤدي إلى الطعن في كل أصناف الناس وطوائفهم إذ كل صنف وطائفة هم أقلية بالنسبة للأكثرية المخالفة لهم من حيث مخالفتها لهم وإن اختلفت الأكثرية نفسها فيما بينها، فمثلاً المسلمون أقلية في العالَم لأنهم خمس العالَم مثلاً لكن بقية الناس أكثرية من حيث مخالفتهم للمسلمين واجماع هذه الأكثرية على بطلان دين الإسلام أي اتفقت الأكثرية على معنى وهو إنكار الإسلام وإن اختلفت نفس الأكثرية فيما بينها كأن يكون خمسهم مسيحيين وعشرهم يهود وثلثهم بوديين (هذه نسب غير واقعية لكنها لتقريب الفكرة فقط) وهكذا في بقية الطوائف.

فإن أقررنا مبدأ إبطال إرادة الأقلية لأنها أقلية فالنتيجة الحتمية هي جواز اضطهاد الكل للكل لأن الكل أقلية في شيء ما وصفة ما. فلا مناص ولا مفرّ للعقلاء والأحرار وكل من يريد سلامة نفسه وطائفته وما يهتم له من عدم السعي في إبادة الأقليات وعدم الأخذ بمبدأ الطعن على الأقلية لأنها أقلية وعدم اعتبار إرادتها، فكلنا ناس في نهاية المطاف ولابد من اعتبارات إرادة كل واحد بشكل عام وكمبدأ. كل إرادة لها قيمتها من حيث هي إرادة، ولا يجوز لإرادة أن تطعن على إرادة أخرى بشكل جوهري وطالما أن الإرادة الأولى لم تتجاوز في تفعيل نفسها إلى حدود الآخر وتفعيل إرادته هو التي تخصّه في حدود جسمه وحدوده المادية، هذا هو مبدأ السلام ودار السلام والمجتمعات المنظمة الأقرب للسلام والسكينة.

فالأصل إباحة الشيء فلسنا بحاجة إلى البحث عن حجج إباحة المثلية لكن الذي يعترض على المثليين هو المطالب بحجج تؤيد اعتراضه. والاعتراض إما أن يكون بالقول وإما أن يكون بالفعل. بالقول له الاعتراض مطلقاً لأنه حر في قول ما يشاء. لكن الاعتراض بالفعل هو الممنوع كأصل لأنه تعدّ على الآخر بالإكراه وهو عدوان ما لم يثبت أنه بحق كالقصاص مثلاً والدفاع عن النفس والعقوبة المشروعة التي شرعها المجتمع عبر أفراده وممثليهم الشرعيين. فمن يريد الاعتراض على المثلية عبر وضع قانون يعاقب على المثلية هو

الذي عليه أن يأتي بحجج تبرر هذه العقوبة وجعل المثلية جريمة قانونية. وفي هذا الزمان لا توجد حجّة مقنعة ضد المثلية من حيث المبدأ، وسنذكر أمثلة على ذلك فيما يأتي إن شاء الله. هذه هي الحجّة الأولى لكشف الجواز الذاتي للمثلية أي إباحة الأشياء ونفاذ المشيئة وتحقيق الإرادة الفردية بحرية، فطالما أنه لا يوجد اغتصاب بين الطرفين أو الأطراف في العمل الجنسي المثلي فكأصل لا يجوز لا لدولة ولا لفرد التدخّل بالفعل لإكراههم على ترك هذا الفعل أو معاقبتهم عليه في أنفسهم وأموالهم، نعم للأفراد الاعتراض على ذلك بكل سبل الاعتراض القولي والوعظ بل وحتى السخرية إن شاؤوا فهذا من حرية الكلام وهي أعلى وأقدس وأهمّ حرية عملية على الإطلاق للفرد والتي ينكسر تحتها ويخضع لها كل مبدأ وحق آخر إن تعارض معها، أما التجاوز إلى الفعل العدواني فلا لأن إرادتك أنت أن لا تمارس المثلية لك أن تحققها عبر عدم الممارسة، أما إرادتك أنت أن لا يمارس غيرك المثلية فلا يمكن تحقيقه إلا عبر إقناع الغير بالعدول عن إرادته وتغييرها وبوابة ذلك هو عقله وكلمتك فإن استطعت بكلمتك النفاذ إلى عقله لإقناعة بتغيير إرادته والامتناع عن تحقيق مشيئته فهو وذاك وإلا فليس لك في دولة قانون حرة غير ذلك، إلا أن تثبت وتقنع الناس بوجوب وضع قانون يجرّم المثلية. وهذا ما سنبحث بعض حيثياته في هذه المقالة إن شا ءالله.

٢/الجماع يطلب النسل و/أو اللذة. عندنا وعند عموم الخلق يجوز للذة فقط وإن قطعنا بعدم حصول النسل.

السؤال هنا هو التالي: ما المقصد من الممارسة الجنسية؟ إن قلنا بأن المقصد هو تحصيل النسل فقط واللذة مجرد طريق لجذب النفس لممارسة الجنس حتى يحصل النسل بالتالي اللذة غير مطلوبة لذاتها ولا معنى لها ما دام النسل لن يحصل، ففي ضوء هذه النظرة تصبح المثلية مرفوضة سلوكياً ومن حيث المبدأ إذ المثليون لا يتناسلون. وإن قلنا بأن المقصد هو تحصيل اللذة فقط أو اللذة مطلب مقبول وحده كما أن النسل مطلب مقبول وحده، فحينها تجوز المثلية من هذا الوجه لأنها عمل غايته اللذة البحتة أي بدون نسل، وفي ضوء هذه النظرة تصبح المثلية مقبولة من هذا الوجه. الحجّة هنا للمثليين. لماذا؟

أوّلاً، الذي سيختار ما هو "مقصد" العمل الجنسي هو الإنسان، أي لا يوجد في الطبيعة ما يجبر الإنسان على اعتبار الجنس وسيلة النسل فقط. فالناس هم الذين يختارون هذه النظرية أو تلك في تحديد مقاصد الجماع، وبالإمكان اختيار أي واحدة من النظريتين، فهي ليست قانوناً فيزيائياً ولا جبرياً إكراهياً في الطبيعة ولا النفس، وبناء على ذلك يحق للمثليين اختيار النظرية الثانية التي تعتبر اللذة وحدها غرضاً مشروعاً للجنس كما أن لغيرهم اختيار النظرية الأولى

التي تجعل النسل هو المقصد الوحيد أو المقصد الرئيس الذي بدونه تبطل مشروعية وقيمة الجنس.

ثانياً، إذا نظرنا في كل المجتمعات سنجدهم يقبلون نظرياً وعملياً أو عملياً على الأقل بوجود جنس بدون نسل، فنحن نرى مثلاً جواز زواج امرأة بعد سن اليأس فهذه قطعاً لن تنجب ولداً ومع ذلك لا يعترض أحد على زواجها وجماعها، وكذلك قد يكون الرجل لا ينجب لسبب العقم مثلاً ومع ذلك يجوز أن يتزوج ويجامع وكذلك في المرأة العاقر، وحتى بين رجل سليم وامرأة سليمة نجد أنهم متزوجين منذ عشرين سنة وليس لديهم إلا ولد واحد وقد منعوا الحمل عبر وسائل مختلفة كالحبوب أو الواقي أو حتى العمليات الجراحية للرجل أو للمرأة حتى لا ينجبوا ولا اعتراض على ذلك في القوانين كلها بشكل عام ولو كانوا يتسافدون تسافد الطيور ليل نهار فلا يعترض عليهم أحد بإكراه بل لعله ولا حتى بإشارة قول لأنهم يتناكحون ولا يتناسلون، ونجد في مجتمعات قبول ظاهرة الرهبنة بشكل أو بآخر وهي عملياً رفض للنسل فيقبلون بأسلوب حياة يمتنع فيه أفراد عن التناسل فليكن المثلي في نفس الطبقة يحيا حياة لا نسل منها فكما أن المجتمع لا يتضرر جوهرياً بوجود أقلية مترهبة أو حتى إن لم تكن متدينة لكنها لا ترغب في النسل كذلك ليدخل في هذه الأصناف

التي يقبل بوجودها من غير المتناسلين ليدخل فيهم أيضاً المثليين، وهلمّ جرّاً.

ثالثاً، المقصد من الطعام الصحة واللذة في الأكل وسيلة، بنفس المنطق السابق في الجنس، حسناً، فبقياس الطعام على الجماع يجب أن يعاقب القانون كل شخص يأكل لمجرد اللذة وليس بغرض الصحة وكذلك يجب أن يعاقب الذي يأكل بنحو يضرّ صحته مباشرة كأنواع المأكولات والمشروبات التي تملأ الأسواق والمطاعم التي أثبتت ألف دراسة علمية ودراسة أنها سموم للجسم وتسبب سرطانات ونشهد ويشهد كل أحد الآثار الضارة للسمنة والسكر وغيره من الوبا ءات التي يتسبب فيها هذا النوع من الأكل وعدم الرياضة، ومع ذلك لا نرى المجتمعات تعاقب على هذه الممارسة الشهوانية الفموية بالرغم من فصلها للذة عن المقصد واعتماد اللذة كمطلوب ذاتي مرغوب لنفسه والتركيز عليه حتى مع الإضرار بالجسم ضرراً واضحاً صريحاً فصيحاً لا يشك فيه لا الآكل ولا الطبيب ولا الجاهل أيضاً، ومع ذلك هو عمل قانوني ولا نرى حملات تقام عليه تريد قتل المصاب بالسمنة اختياراً أو رمي الذي يجلب مرض السكّري على نفسه بسوء أكله وقلة حركته من فوق جبل ونحو ذلك من أصناف العقوبات النفسية والمالية المختلفة هذا بالرغم من أن الآثار السلبية لهذا الأسلوب في الطعام الذي يركّز على اللذة بدون المنفعة أي الصحة يؤثر أيضاً على

النظام الصحي في البلد والأموال التي تنفق على الأفراد في حال كانت الدولة تقدّم تأميناً صحياً شاملاً لكل مواطن على حساب دافعي الضرائب. فمن أراد جعل اللذة مجرد وسيلة لتحصيل منفعة النسل في الجماع فيجب عليه أن يجعل اللذة مجرد وسيلة لتحصيل منفعة الصحة في الطعام على الأقل حتى يتناسق، ونحن لا نرى ذلك في الذين يستعملون مثل هذه الحجج، بل نجدهم في الجنس أشدّاء غلاظ وفي الطعام أحرار طلاب شهوة ولذة أو لا أقل يسكتون أو لا يبالغون بالاعتراض العنيف مع أنفسهم وغيرهم فيها. ويمكن ذكر غير الطعام في هذا الباب، فبمجرد ما نجعل اللذة العقلية والنفسية والجسمية هي مجرد وسيلة ونفصلها عن المقصد-وهو عمل تحليلي بشري-فهذا سيفتح الباب على مصراعيه في كل أمر مادي ومعنوي للقول فيه كما قلنا هنا. ثم لا يخفى أن مثل هذا التفكير الفاصل بين اللذة والمنفعة هو شيء يقوم به ويحبّه بشكل عام الذين يستعبدون الناس ويريدون تسخيرهم لأغراضهم الخاصة، فهم يريدون عامّة الناس أن يكونوا كالبهائم يتوالدون لتكثير العمّال والجنود الذين يخدمونهم، ولا يبالون بفردية كل واحد وما يريده لنفسه، ويريدون بعد ذلك أن لا يفكّر الناس باللذة بل يفكّرون بالانتاج بحسب ما يشتهيه سادتهم طبعاً (السادة الغرقى عادة في اللذات إلى آذانهم بل رؤوسهم). هذا الفصل ليس طبيعياً ولا يدعو إليه عادة إلا الذين يستعبدون الناس،

فلا مشروعية له ولا أخلاقية حقيقية فيه وهو في النهاية تحليل مصطنع لا يتحمّله إنسان في الحقيقة لذلك قد يطبّقونه في مجال دون مجال كالجنس دون الطعام مثلاً بالرغم من أن المبدأ واحد في الحالتين وهو وجود لذة ووجود منفعة أخرى، فلا يتم اعتبار اللذة كمنفعة في حد ذاتها وكأن اللذة نفسها مضرة وإثم ولا تتبرر إلا بوجود منفعة أخرى (ويصدف أن تكون هذه المنفعة الأخرى-سبحان الله-هي دائماً في مصلحة الذين يستعبدون العامّة لمصالحهم السياسية الطبقية والقهرية).

مثال إسلامي: النبي. النبي تزوج الكثير من النساء، وفي فترة كان عنده تسعة. ومع ذلك لم ينجب من ولا واحدة أي ولد بقي بعده إلا بنت واحدة، والبقية إما لم ينجب منهن مطلقاً وإما أنجب من واحدة ثم مات الطفل صغيراً، هذا مع العلم أن النبي كان كثير الجماع كما هو معلوم للكافة. والجماع فيه لذة. فكان يحصل على اللذة، لكن بدون نسل، ولم يكتب الله له نسلاً منهن إلا بنت واحدة بقيت بعده ومعظم النسوة لم ينجب منهن أصلاً. فالسؤال: لماذا ابتلى الله النبي بمصيبة الجماع الكثير الذي ليس فيه إلا اللذة فقط وهي مرفوضة إن استقلّت ذاتياً حسب نظرية المقاصد الميتة الجافة هذه؟ إذا كان الله يعلم أن النبي لن ينجب منهن فلماذا يبتليه ب"هدر طاقته" في الجماع بدلاً من إنفاق هذه الطاقة في الدعوة والصلاة مثلاً طالما

أنه لن ينجب منهن أصلاً؟ في ضوء نظرية "المقصد من الجنس هو النسل واللذة تابع" لا جواب مقنع خصوصاً في ضوء توفيق الله للنبي للأحسن واختيار الأحسن له ولأمّته. لكن عند بعض الصوفية الذين يعرفون الحقائق جواباً أفضل. في كتاب شرح الأسماء الحسنى لصدر الدين القونوي تحت اسم الشكور ذكر هذه القضية وقال ما حاصله أن من نعم الله على النبي أنه كان يجامع بدون حصول نسل إذ هذا الحال هو حال الناس في الآخرة في الجنّة حين يجامعون للذّة فقط بدون نسل فكان هذا نوع من تعجيل النعيم للنبي في الدنيا، أو كما قال. إذن اللذة فقط كانت نعمة على النبي لا مصيبة، وعدم وجود النسل كان نعمة أيضاً في هذه الحالات وليست مصيبة. وهذا مفهوم ويتوافق مع كون الله يختار لنبيه الأحسن ويوفقه له وينعم عليه.

يمكن التعمق أكثر في الاحتجاج لمبدأ اللذة وكونه كافياً في تبرير الجنس، نعم في هذا المثال الإسلامي وغيره هو جنس بين رجل وامرأة متزوجين أو رجل يستعبد امرأة فيجامعها للمتعة لا للنسل (والاستعباد هذا ضعه في بالك لأننا قد نرجع إليه لاحقاً إن شاء الله)، لكن هذا لا يؤثر على مبدأ اللذة لأن كلامنا هو عن إقرار هؤلاء بمبدأ اللذة منفصلاً عن مبدأ التناسل وقيام مبدأ اللذة حتى مع القطع والعلم بعدم وجود نسل ومشروعية ذلك. نعم قد يضعون كيفيات بعد ذلك لتجويز تفعيل مبدأ اللذة فهذه قضية أخرى قد نذكر بعض

حيثياتها وقد لا نذكرها، لكن المبدأ ثابت وهو المطلوب. ونحن لا نذكره هنا إلا من باب الإتيان بحجّة لقضيتنا من قول وفعل خصومنا. (في هذه المقالة أنا ألعب دور محامي المثليين..أو محامي "الشياطين" حسب قول بعض الخصوم. لابد من إعطاء كل قضية أقصى ما تحتمله من دعم حتى نعرف وزنها. وهذه المقالة اكتشاف لوزن قضية المثليين.)

٣/ النسل يُطلَب بالتوليد وبالتبني حتى عند غير المثلي. فلا مانع من وجود التبني في المثليين وفي هذا خير للمجتمع.

بعض الناس ينجبون أولاد وبعضهم لا يستطيع إنجاب أولاد بسبب قاهر مثل العقم والعقر. قد لا ينجب الرجل أو المرأة أي ولد، سواء للعجز أو للعنوسة أو لعدم الرغبة في الزواج أصلاً، ومع ذلك يسعى هؤلاء إلى تبنّى أولاد أو كفالة أولاد إما مات والدهم وإما تخلّى عنهم أهلهم وإما ضاعوا عن أهلهم بسبب أو بآخر. فيوجد في كل مجتمع أولاد يحتاجون إلى رعاية. الرعاية قد يقدّمها واحد أو واحدة يعيش في بيته منفرداً غير متزوج ولا صاحب له. فللمثليين إذن سواء كان المثلي منفرداً في العيش أو كان له شريك أو أكثر يعيشون سوياً، خصوصاً إن كن نسوة، لهؤلاء كفالة أيتام ورعاية أولاد الآخرين الذين مات أهلهم أو تخلّوا عنهم لدار الأيتام مثلاً.

بالتالي ليس بالضرورة ولا في الطبيعة أن كل واحد ينسل ذرية، بل جعل الخالق البعض لا ينجب حتى يعتني بأولاد من أنجب ومات أو قتل أو ضاع أو تخلى عن أولاده لسبب إرادي أو قهري كمرض مثلاً أو فقر شديد فيعطي أولاده لمن يستطيع رعايتهم بدلاً منه. وعلى هذا يكون المثلي الذي لن يتناسل سبباً لرعاية أولاد غيره، وبذلك يكون سبباً لنفع المجتمع برعاية أولاد منه وإن لم يكونوا أولاده هو. وإن كان الرجل وحده يستطيع كفالة يتيم ويربّيه بمفرده، فما المانع من وجود رجلين أو امرأتين في البيت بدلاً من واحد لكفالة نفس اليتيم وتربيته والاهتمام به وحبّه ورعايته وبالتأكيد لن يمارسوا الجنس أمامه كما أن الرجل والمرأة المتزوجين حسب الرسم الشائع لن يمارسوا جنسهم الغيري أمام أولادهم ولا أمام من يكفلونهم (أنا مثلاً لا أذكر في أكثر من عشرين سنة أني رأيت والدي يقبّل والدتي فضلاً عن أن يفعل معها ما وراء ذلك، وأحسب أن أكثر الناس في بلاد المسلمين والعرب له تجربة مشابهة لتجربتي، وكذلك في باقي أنحاء الأرض لكن بنحو مختلف، والاستثناء النادر أن يشهد الطفل أباه وأمه يلعبون أحّيه في الظلام) فكذلك نستطيع أن نقول بأن الطفل لن يرى أبويه أو أميه-لا أدري هل هذا اللفظ صحيح أم لا لغة لكن يهمّني المعنى هنا وهو واصل-يمارسان المثلية أمام، والذي يهمّه هو الرعاية والحب ورؤية بيت مسالم متفاهم، ولا أظن أنه يوجد داع لأن يقول أحد الرجلين

للابن ”قد ضاجعت هذا أمس في شرجه مضاجعة دموية“ أو تتناقش الامرأتين أمام اليتيم عن كيفية السحق بذمّة وضمير، فمرّة أخرى أحسب أنه حتى في البيوت الغيرية لا يتناقش عادة الأب والأم عن حياتهما الجنسية أمام الأطفال. هذا طبعاً على فرض أن في هذه المناقشة وكشف الحياة الجنسية شيئاً مضراً بالطفل أو الصبي أو الشاب والشابة، لكن هذه مسألة أخرى ليس هنا محل النظر فيها، ويكفي أن العادة في البيوت الغيرية وطبائع الناس عموماً في تعاملهم مع أبنائهم كافٍ لإبعاد شبح تأثير الحياة الجنسية للمثليين على أبنائهم المتبنين أو المكفولين. إذن، حتى على فرض كون عدم تناسل المثليين حجّة ضد المثلية فإن وجود التبني وكفالة اليتيم حجّة لعدم وجود ضرر عام على المجتمع بسبب المثلية، فإذا كان كما بينا لا يوجد أصلاً سبب لاعتبار عدم التناسل جريمة بحد ذاته لا عدم التناسل مطلقاً (فكم من عالِم وفقيه وشيخ وحاكم من أعظم من عظّمه الناس ويعظّمونه وقد اختار العزوبية طوعاً) ولا عدم التناسل النسبي أي إنجاب ولد أو أكثر ثم ممارسة الجنس بدون تناسل بالامتناع عن الحمل بوسائله المختلفة بدءاً من عزل الرجل (”كنّا نعزل والقرآن ينزل“) مروراً بما سوى ذلك من طرق منع الحمل. فقضية النسل هذه لا وزن حقيقي لها في تحديد قيمة المثلية، وهي أكبر حجج

خصوم المثليين بالمناسبة، فإذا تبينّ أن حجّة النسل هذا ضعفها بل بطلانها، فما دونها أشدّ بطلاناً وضعفاً فتأمل وارتقب.

٤-المثلية مثل اللون وهيئة الجسم، لا يد في كسبها أو إعدامها.

من أهمّ ما يدور النقاش حوله بين أنصار المثلية وخصومها هو تحديد ما إن كانت مكتسبة أم فطرية، أي هل الميل للمثل شيء اختاره الإنسان كما يختار مثلاً الكتاب الذي يقرأه أو كيف يسرّح شعره، أم هو شيء مثل اللون وهيئة الجسم والغرائز الطبيعية التي يولد بها أو على الأقل تكون كامنة في النفس وتظهر في حال توفرت ظروف معينة تمكنها من الظروف مع حضورها في النفس دائماً وإن بنحو خفي؟ بعبارة مختصرة، هل الله خلق بعض الناس بميول مثلية وبعضهم بميول غيرية وبعضهم بميول تجمع بين المثلية والغيرية؟

يترتب على الجواب الكثير. نعم، قد نقول بأن المثلي مخلوق هكذا، بالتالي لا يمكن لومه على مثليته. لكن حتى إن سلّمنا بهذا فلا يقتضي التسليم به رضا المجتمع وقوانينه عن الفعل المثلي من حيث المبدأ، لأن بعض الناس لديه ميول أخرى جنسية وغير جنسية ومع ذلك يقننها المجتمع كميل البعض للجنس مع الأطفال أو الحيوانات أو ميله لاكتساب المال بكل طريق مسموح وممنوع أو ميله لتعاطي المخدرات وهكذا، نعم هذا لا يعني المساواة بين المثلية وهذه

الأمور، لكن من حيث المبدأ لا يمكن التسليم اجتماعياً بأن كل ما يميل إليه إنسان فهو مقبول اجتماعياً، هذه القاعدة مرفوضة في كل المجتمعات لأن الإنسان بفرديته له ميول تؤثر سلباً على نفسه وعلى المجتمع ولا يمكن لمجتمع متحضر وسليم القبول بها وإعانته عليها. فمجرد التسليم بأن المثلية مخلوقة غير مكتسبة لا يكفي لحسم الجدل حول جوازها اجتماعياً، إلا أن التسليم بذلك مقدّمة قوية لحسم الجدل لصالح أنصار المثلية وقبولها اجتماعياً، فهي خطوة في الطريق وليست الطريق كلّه. لذلك نرجع ونسأل: هل المثلية مكتسبة أم فطرية؟

كل الميول الجنسية غير مكتسبة، بدليل أننا نجد من أنفسنا كغيريين الميل بدون معرفة متى اكتسبناه ولا كيف اكتسبناه، ونجد في بعض مراحل حياتنا ميول غريبة عنا بعد كبرنا والبعض يكون له ميول مثلية في صغره وإن صار غيرياً في كبره، وبعضهم يجمع بين الاثنين، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية وعاداتها تجاه الجنس، فحتى أشدّ المجتمعات تشدداً تجاه المثليين ستجد فيه المثليين، فمجرد وجود قوانين تحارب المثلية لن تلغي وجودها كحقيقة فردية في أي مجتمع كائناً ما كان. الميل الجنسي يشبه في ذلك الميل الغذائي، ما يحبّه البعض لا يحبّه البعض الآخر وليس الأمر مكتسباً باختيار عقلي حر بل نجد أنفسنا على شاكلة معينة والسلام. ولنا على ذلك

شاهد محايد تمام الحياد لا علاقة له لا بمشاكل هذا العصر ولا هو طرف فيه ولم يكتب أصلاً من أجل هذا البحث، والشاهد هو القاضي المسلم المعتزلي عبد الجبار الهمداني في كتابه متشابه القرآن، في المسألة ١٧٤ ، سورة النساء، الآية ١٢٩ القائلة "ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل"، كتب القاضي {والمراد بالآية: أن أحدنا لا يستطيع فيما يتعلق بميل النفس والشهوة أن يسوي بين النساء لأن ذلك من خلق الله تعالى فيه. ولذلك ترى بعض الناس لو اشتد حرصه على أن يشتهي ما يسهل عليه تناوله ليتمكن من القناعة لم يتمكن من ذلك. فلو أراد قصر شهوته على ما تحويه يده لما أمكنه. فصارت الشهوة بمنزلة الصحة والهيئة واللون وغيرها في أنه لا قدرة للعبد فيه ولا استطاعة. والله تعالى لم يكلف أن يسوي المرء بين نسائه في هذا الوجه وإن ألزمه التسوية بينهن في القسم والأحكام المتعلقة بأفعال الجوارح ولذلك قال عليه السلام "هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما لا أملك" يعني ما يتعلق بشهوة القلب.} إذن، شهوة القلب وميل النفس والشهوة لا قدرة للإنسان فيه ولا استطاعة بل هي مثل الصحة والهيئة واللون مفروضة عليه من الله الذي خلقه وليست باختياره والنبي نفسه قال أنه لا يملك ذلك "فلا تؤاخذني فيما لا أملك". نعم لاحظ أن القاضي ذكر الفرق بين شهوة القلب وفعل الجوارح، وجعل التكليف يرد على

الفعل الجسماني وإن لم يرد على الميل النفسي القلبي، وهذا مثل ما ذكرناه قبل قليل. لكن هنا يرد اعتراض كبير: إن كان الله خلقه كذلك والنبي قال "فلا تؤاخذني فيما لا أملك" والله أحكم وأرحم من أن يخلقك على شاكلة ثم يعاقبك إن عملت العمل المناسب لهذه الشاكلة، فمن العبث أن تصنع سيارة ثم تلومها على السير أو تحرق خشبة ثم تلومها على الاحتراق أو تعطي ولدك مالاً ثم تعاقبه على إنفاقه بشكل عام، وهنا الأمر كذلك لأن وجود الميل للمثل هو شيء مخلوق فيه فإن قام بالعمل المناسب لذلك وهو الاتصال بالمثل وتحقيق الشهوة فكيف يؤاخذه الله الذي خلقه بذلك. نعم للإنسان نوع من الاختيار الشديد والشاق جداً بل والمستحيل من بعض الأوجه "ولو حرصتم" في أن لا يعمل بحسب مقتضى ميله النفسي وشهوته القلبية ولذلك قال القاضي {لم يتمكن من ذلك} تبعاً للآية "ولو حرصتم". فالذي يؤمن بأن الله خلق المثلي مثلياً ثم لا يؤمن بأنه يريد أن يكون بالفعل مثلياً إنما ينسب أهوائه وتحيزاته وسفاهته ومقاصده السياسية الاجتماعية هو إلى رب العالمين. فإن كان المثلي عاصياً بفعل الحرام فمحارب المثلي كافر بالاعتقاد بانعدام حكمة ورحمة رب العالمين. ولو نسبنا إلى هؤلاء وإلى من يعظمونهم من البشر ما ينسبونه هم إلى رب العالمين لقامت قيامتهم ولم تقعد، وهذا على طريقة الجاهليين الذين ينسبون ما يكرهون إلى الله وتشمئز قلوبهم

وتسود وجوههم منه لو نسب إليهم كما في أمر نسبة البنات إليه تعالى الواردة في القرءآن. الحاصل: القدر المقطوع به وجدانياً وقرءانياً أن الميول الجنسية هي مثل لون الجسم وهيئته لا يخلقها الإنسان في نفسه بل يولد بها أو تتكوّن فيه بعوامل لا يد له في دفعها ولا استطاعة له على تغييرها جوهرياً وإن كبتها ولم يظهرها فعلياً مع المشقة الشديدة بل المستحيلة فعلياً وقد عرفنا أن الله لم يجعل على أحد من حرج ويريد بالناس اليسر لا العسر وقال الفقهاء "المشقة تجلب التيسير"، فأي مشقة وأي حرج وأي عسر أشد من أن يكون للإنسان ميل جنسي خاص يتقزز من سواه ثم يفرض عليه الامتناع عن ميله الفطري وينفرض عليه الميل الذي يتقزز منه، هذا يشبه بل يساوي أن تفرض على رجل له ميول غيرية أن يمتنع عن مضاجعة النساء وينفرض عليه قهراً مضاجعة الرجال، هذا بالضبط ما يحاول الغيريون الطاغون فرضه على المثليين، المحاولة قبيحة وعدوانية وأعرابية منافقة من الطراز الأول على طريقة الذين يرون الحق إن كان لهم يقبلونه وإن كان عليهم يرفضونه ولا يتبعون الحق من حيث هو كذلك ويوجبونه على الكل وعلى أنفسهم أولاً. فإذا كنت لا تريد من أحد أن يفرض عليك ميولاً جنسية لا تجدها في نفسك ولا يشتهيها قلبك فلا تسعى أنت إلى فرض ميولك الجنسية على غيرك إن كان لا يجدها في نفسه ولا يشتهيها قلبه.

٥-خطورة القمع الجنسي.

حسناً، سلّمنا بأن الميل الجنسي مخلوق وفطري في الإنسان غير مكتسب ولا يستطيع دفعه ولا تغييره. لكن يستطيع أن يقمعه ويكبته ولا يظهره ويمارسه، كأن تميل إلى ارتكاب جريمة فهذا لا يبرر لك ارتكابها. هكذا يقول البعض. وهذا مردود من وجوه كثيرة.

أوّلاً، كل الأمثلة المضروبة في هذا السياق بشكل عام تختلف عن واقع المثلية. فحين يضرب المثال بارتكاب جريمة مثلاً، الجريمة ليست مثل المثلية، لأن الجريمة فيها قهر لشخص آخر بغير إرادته على شيء معين كأن تضرب إنساناً أو تقتله أو تسرق ماله، في كل هذه الحالات أنت تفعل في غيرك شيئاً لا يريده هذا الغير، أما في المثلية فإن الذكر والذكر أو الأنثى والأنثى تسالما واتفقا وتراضيا على العمل فلا إكراه فيه ولا إجبار، وإلا صار اغتصاباً وتلك جريمة طبعاً لا يناقش فيها أحد سواء كان اغتصاباً مثلياً أو غيرياً والكلام ليس في هذا فهو مفروغ منه. حين يضرب المثال بشخص له ميول جنسية تجاه الأطفال، أيضاً يختلف هذا عن المثلية، لأن الطفل مجبور وغير واعي وغير مختار للدخول في هذه العلاقة وهذا أهمّ أسباب رفض المجتمع لها بحق فهو نوع من الاغتصاب والاستغلال القبيح بل من أقبح صور استغلال القوي للضعيف، والمجتمع المتحضر والعادل يحارب

قهر الإرادة واستغلال القوي للضعيف بمجرد القوة، أما في المثلية فلا يوجد لا اغتصاب ولا قهر ولا استغلال قوي لضعيف بهذا الشكل.
حين يضرب المثال بالمخدرات، فمن جهة كل المجتمعات تسمح بنوع ما من أنواع "المخدرات" بالمعنى الواسع لها فإن القهوة والشاي والشوكولاته والسكر نعم السكر كلها من المخدرات بوجه ما وتسبب أضراراً عقلية وتغيرات عقلية وتؤثر على الصحة الجسمية، وكذلك السجائر العادية لها أضرار سرطانية ورائحة كريهة ملوثة على شاربها والجالس بجنب شاربها والذي يمر من أمام من يشربها ومع ذلك مسموحة بشكل عام، وكذلك الكحول والنبيذ فإنه مسموح في كل المجتمعات رسمياً ما عدا بضعة دول ينتشر فيها الكحول بشكل غير رسمي لعله أكثر من الدول التي تسمح بالكحول قانونياً، وفي زماننا هذا صارت الدول المتقدمة تميل إلى إباحة الحشيش وبعضها يبيح الفطر وأشباهه، والحركة تميل باتجاه قبول المخدرات كلها وهي مدفوعة بهذا الاتجاه رسمياً وبشكل غير رسمي، فقياس المثلية على المخدرات بشكل عام يوجب-على فرض صحة القياس-إباحة المثلية والتحرك باتجاه إباحتها وإباحتها في بعض مظاهرها وفي بعض الحالات على أقل تقدير كإباحة القهوة والشاي والسكر والشوكالاته والسجائر في كل مكان بالرغم من كل الأضرار القاتلة على المتناول وعلى المجاور والمعترف بها في كل مكان، فالذين مرضوا بسبب المثلية في أي

مجتمع لا يبلغون عشر معشار عشر الذين مرضوا وقتلوا وكلّفوا الدولة تكاليف عالية مالية وصحية بسبب إصابتهم بالسكري والسرطان الناتج عن تناول أطعمة معينة وتدخين مادة معينة. الأمة التي تسمح بالسكر والسجائر ولا تسمح بالمثلية بحجّة الخوف على صحة المجتمع هي أمة منافقة وتافهة لا تستحق حتى احترام الرأي الطبيعي بين المختلفين في الرأي. السماح بالسكر والسجائر مع منع المثلية بحجة الخوف على المجتمع يشبه السماح بحمل الناس للقنابل ورشاشات الكلاشينكوف مع منع السكاكين السويسرية ذات ملاقط الحواجب ومقّصات الأظافر خوفاً على طعن الناس بعضهم بعضاً بها. لنقل على أقل تقدير أنه قياس غير مشروع والميزان مختل. وعلى هذا النمط الأمثلة المضروبة للمثلية لمنعها، هي إما أمثلة فيها قهر للإرادة وإما أمثلة لا تنطبق واقعياً على المثلية وقياسها على المثال المضروب.

نقطة أخرى: أشد الناس على المثلية هم عادة المتدينين بالأديان التقليدية، وإذا نظرنا في المجتمعات الدينية تاريخياً وإلى وقت قريب سنجدها مجتمعات لا تبالي بقهر الإرادة أصلاً لأنها إما تقوم على أسس ملكيات طاغية وتبرر وجودها وهي أعظم ومظاهر القهر والاستغلال، وإما ترضى بوجود العبيد والإماء ومضاجعتهم قهراً واغتصاباً وتملكهم كما تُمْلَك البهائم والمعادن، وإما ترفض مظاهر العلم

والطب ورعاية الجسم وتسببت بخلق مجتعات كان الفقر فيها هو الظاهرة الرئيسة والكبرى والمحيطة بأكثر الناس ولم يبال شيوخ هذه الأديان الدجاجلة بذلك بل كانوا يسحرون أعين الناس الفقراء حتى يرضوا ببؤسهم ليتمتع ملوكهم وشيوخهم وفقهائهم بالدنيا الدنية. مثل هؤلاء لا يحق لهم الاحتجاج بمبدأ عدم قهر الإرادة ولا بمبدأ صحة المجتمع أصلاً لأنهم أكبر من قهر ولا يزال يقهر إرادة الناس ويشرعن لذلك وهم أكبر مرض وداء أصاب الجسم الإنساني ولا يزال، أو لنقل على أقل تقدير أنهم من أكبر بدلاً من أكبر. فمن كل وجه لا حجّة لهم في هذا الباب.

ثانياً، أضرار القمع الجنسي وكبته عموماً وبالنسبة للمثليين خصوصاً أضرار فادحة لا مبرر لها وحتى لو افترضنا وجود منافع لها فإنها لن تزيد على الأضرار بنحو يبرر الأخذ بها وتحمّل الأضرار في سبيل النفع الأكبر. فلنبدأ بالأضرار ثم نثنّي بالمنافع الواقعية والمتوهمة إن شاء الله.

الأضرار الناتجة عن قمع المثلية تدور حول خمسة: الاضطراب والعنف والكذب والطلاق والعداوة. فالمقموع والمكبوت جنسياً (مقموع من غيره، مكبوت يكبت نفسه) هو شخص مضطرب نفسياً وعقلياً لأنه يحارب نفسه بنفسه أو يحارب نفسه خوفاً من غيره. ويمكن توقع العنف من مثل هذا الشخص على نفسه أو على غيره لأنه

يكره نفسه بسبب ما هي عليه أو لأنه يكره غيره ممن يجبره بالعنف- وكل قمع للمثلية سيكون بالعنف-على الامتناع عن ممارسة ميوله القلبية الفطرية. وسيعيش حالة كذب مستمر ويتصنع ما ليس فيه ويلبس ثوبي زور الظهور بمظهر الغيري أو بمظهر المريد للعزوبية طوعاً أو تديناً أو اشتغالاً بما هو أولى ونحو ذلك من أكاذيب بالنسبة له يخبر بها غيره وقد يكذب على نفسه أيضاً والحق أنه يتقزز من النساء إن كان رجلاً وتتقزز من الرجال إن كانت امرأة فتبرر ذلك بغير الواقع الذي تعلمه أو تجهله غفلةً منها عن كوامن نفسها. وإن حصل وتزوّج المثلي من الغير الغيري فإنه سيؤول إلى الطلاق أو حياة بائسة، وكم من امرأة اكتشفت بعد زواجها خيانة زوجها لها مع حبيبه وليس مع حبيبته، وكذلك العكس. وأخيراً عداوة المثلي للمجتمع الذي يقمعه وأسرته التي تكرهه مما يؤدي إلى عداوة بسيطة أو معقدة في حال تمكّن من رقاب المجتمع أو بعض أجزائه بسلطة كبيرة أو صغيرة أو العكس عداوة المجتمع للمثليين وتهميش وإيذاء طائفة من الناس فيه بغير حق. هذه أضرار كلها معلومة ومعقولة ومشهودة وموجودة في كل مجتمع يحارب المثليين بدرجة أو بأخرى. فما هي المنافع المرجوة في الكفّة الأخرى؟

يقال: إباحة المثلية اجتماعياً سيؤدي إلى تقليل النسل وفناء المجتمع. أقول: أنتم بمثل هذه الحجّة تقرّون بأن مجتمعكم كلّه أو

معظمه من المثليين ! وإلا فكيف سيفنى النسل إن كان أكثر الناس أو حتى نصفهم من الغيريين. فتنبّه لما تقول. والحق أن في هذه الحجّة يكشف أصحاب الحجّة أنفسهم أنهم من المثليين أو من الذين لديهم ميول مثلية يخشون من ظهورها أو يعلمون من اطلاعهم على أحوال الناس انتشار المثلية بينهم. وإلا فكيف تصدر مثل هذه الحجّة عن عاقل يدرك الأوضاع الفعلية للمجتمع ويزعم أن الفطرة الإنسانية هي الميول الجنسية الغيرية والشاذ النادر هو وجود المثلية-لاحظ أن المثلي يسمّى "شاذ" عندهم على اعتبار أن القاعدة العامة الشائعة هي الغيرية الجنسية، حسناً، سلّمنا، الأصل الشائع هو الغيرية والمثلي "شاذ"، فأين المشكلة إذن؟ الغيريون سيتناسلون ويبقى مجتمعكم العزيز، واحسبوا المثلي البحت الذي لن يتناسل كما تحسبون علمائكم العزّاب، مرّة أخرى أمثلة إسلامية لأنها الجمهور العام لكلامنا هذا، مثل ابن تيمية شيخ إسلام كثير منكم والنووي شيخ إسلام كثير منكم من الطرف الآخر وهلمّ جرّاً من أمثلة "العلماء العزّاب"، اقرأوا كتاب العلماء العزاب للشيخ عبد الفتاح أبو غدة كمثال إن شئم أن تروا كمّية وكيفية الرجال الذين اختاروا عدم التناسل بل عدم الزواج أصلاً، وستجدون أسماء مثل هذه أذكرها بدون العناوين والألقاب الكبيرة مثل الحافظ المحدث القدوة الإمام العلَم وهلمّ جرّاً: عبد الله بن أبي نجيح المكي، يونس بن حبيب، الحسين بن علي الجعفي، بشر

الحافي، هناد بن السري، ابن جرير الطبري (صاحب التفسير المشهور)، أبو بكر الأنباري، أبو علي الفارسي إمام العربية، أو نصر السجزي المحدث، وهكذا، أمثلة كثيرة من شتّى أنواع العلماء والعباد والأولياء اختاروا العزوبة وعدم التناسل. وإن أردنا الشق الآخر المتدين من الجمهور العربي أي المسيحي سنجد أن الأمر عندهم أهون فإن العزوبة عندهم مقدسة للرجال والنساء وعندهم أن يسوع ابن الله لم يتزوج ولم يتناسل والرهبنة شيء مقدس وعظيم ولا نحتاج بعد ذلك إلى أمثلة. فإن كنتم تهتمون فعلاً بالتناسل أيها المسلمون والمسيحيون، وتريدون من كل شخص التناسل وتحاربوا أي ظاهرة تؤدي إلى عدم التناسل، فلماذا تعظّمون وتقدّسون هؤلاء الأشخاص الذين اختاروا عدم التناسل وتبررون فعلهم بتخريجات وتبريرات أو تقدسيات وتبجيلات، أو لا أقل لا تحاربونهم وتلعون سنسفيلهم سبب اختيارهم هذا. مع العلم أن المثلي ليس بالضرورة لا يتناسل، فقد تكون مثليته جزئية لا كلّية، أي يميل إلى مثله وإلى غيره، ومن حيث ميله إلى غيره قد يتزوج ويتناسل ثم يطلق أو لا يطلق ويجد نوع من التفاهم مع زوجه أو غير ذلك من احتمالات توفيقية لا ندخل الآن في تقييمها لكن بشكل عام قد يكون مثلي وتناسل وأنا شخصياً أعلم واحد من أثرى العوائل التجارية من أهل مكة المكرمة هو مثلي مشهور بمثليته وابنه أيضاً مثلي مشهور بمثليته عندنا هنا في جدة،

والأمثلة كثيرة لعل كل واحد منا يعرف بعضها ، فهذا ليس تخيلاً بحتاً لاحتمال بل هو واقع وموجود (هذا المثلي صاحب الولد المثلي تقدّم إلى إحدى قريباتي طالباً منها الزواج لأنه يجب أن يظهر بمظهر المتزوج رسمياً حفظاً لوجه العآئلة الثرية المشهورة! لو أردت أن أضرب أمثلة على كل حالة ذكرتها لفعلت من واقع معرفتي فضلاً عن ما لم أعرفه وأنا رجل غير اجتماعي بشكل عام ومع ذلك أعرف أمثلة واقعية على كل ما ذكرته وأنا عقلي ينظر للواقع وينتزع منه وإن صغت الأفكار بطريقة مجردة فاعلم ذلك.) إذن، المثلي قد يتناسل وقد لا يتناسل، بينما الجماعات الدينية تعظّم أناس اختاروا عدم التناسل بالكلية وقد تعظّم طرق وتوجهات وشخصيات ترفض التناسل بل والزواج من أصله وتعتبره سفالة ودنساً وذلك في كل دين بدرجة أو بأخرى، وأنا لا أعلم ديناً لا الإسلام ولا غيره يجبر الناس بالقهر على الزواج والتناسل، بل هو اختياري عندهم في أحسن الأحوال وإن أوجبوه شرعاً لكن لا يفرضوه قهراً كقانون من يخالفه يحبس أو شيء من هذا القبيل. حسناً، فالمثلي أيضاً اختار عدم التناسل، وكما أن المجتمع لا يفنى باختيار غير المثليين للعزوبة كذلك لن يفنى باختيار المثليين لعدم التناسل. هذا جواب. جواب آخر مستمد من الإحصاء الواقعي لعدد المثليين في كل مجتمع، ولنأخذ المجتمع الذي يصرّح فيه المثليون بحالتهم مثل كندا عاصمة المثليين في الأرض إن شئت:

عدد سكان كندا ٣٨ مليون، عدد المثليين فيهم؟ ٩٠٠ ألف، وهذا يتضمّن المثلي الكلّي والمثلي الجزئى، وهذا إحصاء لعددهم من سن ١٥ فما فوق. فنسبة المثليين بكل أنواعهم ومنها الذين قد يتناسلوا بسبب وجود ميل غيري لديهم أقصد المثلية الجزئية، هي ٣.٣٪. يعني في عاصمة المثليين في العالم ومع كل الحريات والحقوق والضمانات القانونية والاجتماعية والقبول الاجتماعي العام أو عدم التعرض لهم بشكل ممنهج، مع كل ذلك نسبتهم لا تزيد على ٥٪. فلو أردنا المجازفة والشطح لنقل أنهم لا يزيدون في أي بلد عن ١٠٪ من عدد السكان، ومن ضمنهم كما قلنا المثلي الجزئي. ولنشطح فوق الشطح للاحتياط ونضرب العدد في اثنين، فنقول أنهم لن يتجاوزوا قطعاً ٢٠٪ ولنفرض أيضاً أن هذا عدد المثليين الكليين الذين لن يتناسلوا ولن يتصلوا بالغير للتناسل بحال من الأحوال. إذن حتى مع كل الشطح والنطح والفطح لن يبلغ عدد المثليين في أي مجتمع ٢٠٪ منه، فيبقى ٨٠٪ للتناسل والتكاثر وانتاج الأولاد كالأرانب إن شاؤوا. وحتى أكبر الموسوسين لا أظنه سيعتقد بأن ٨٠٪ من الشعب لن يكفي لضمان استمرار الشعب. والدليل الواقعي على ذلك أننا نجد أكبر أسباب قلة السكان في بعض نواحي الأرض خصوصاً الغرب ليس وجود المثلية ولكن عدم وجود القدرة الاقتصادية والأمن المعاشي والوقت الكافي لإنجاب أولاد من قبل الغيريين، دع عنك

المثليين، الغيري صار لا ينجب أحياناً بسبب غلاء المعيشة وقلة الوقت بسبب ضغط العمل. فإن كان المجتمع فعلاً مهتماً بتكثير النسل فالحل ليس محاربة شخص يتقزز من التناسل ويرفضه لسبب أو لآخر فإن هذا لن ينتج شيئاً فعلياً، لكن الحل الجذري هو بتوفير المعيشة والأمن والوقت الكافي للآباء والأمهات للتناسل كرفع الرواتب وتقليل أيام العمل وساعاته وإعطاء إجازة مدفوعة وتأمين صحي حكومي شامل للجميع وما أشبه من أسباب. هذا في المجتمعات المتحضرة. أما في المجتمعات المتخلفة فإن التكاثر هو متعة اليوم ولا شيء يفعلونه بعد انطفاء الكهرباء غيره لذلك يكثرون بالرغم من الفقر والجهل. فالعالَم لن يفنى بسبب قلة النسل، والعالَم الإسلامي مثلاً قبل مائة سنة كان أقلّ بكثير جداً منه اليوم بعد كل "الانفتاح" أو "سيطرة الدجال" على الأمة حسب قول البعض، بل تضاعف أضعافاً كثيرة بفعل تيسيرات الحداثة ونظام الدول الحديثة بشكل عام. فلا يأتي شخص بقيم عالم كان الفقر وموت الأطفال والحرب المبيدة والاستعباد هو النمط الشائع في الأرض، ويرى أن فرض تلك القيم الهمجية والجاهلية هو الذي سيضمن بقاء النوع البشري عبر التناسل وغيره، خصوصاً إن كان يرى الحل الأكبر أو أحد أكبر الحلول هو محاربة المثليين. إذن، انظر من كل وجه لن تجد للربط

بين قبول المثلية اجتماعياً وبين فناء النسل رابطة حقيقية معقولة واقعياً.

يقال: القبول بمبدأ المثلية يعني القبول بوجود متعة ولذة بدون منفعة اجتماعية بل مجرد متعة فردية أنانية والمجتمع يقوم على تقييد الفرد لصالح المجتمع، لذلك رفض المثلية يعني رفض فصل اللذة عن المنفعة. أقول: قد فرغنا من هذا الفصل المصطنع بين اللذة والمنفعة، هذا أوّلاً. ثانياً، بمثل هذه الحجج يكشف هؤلاء عن نزعتهم الطغيانية الصريحة، إذ يريدون الفرد أن يكون عبد لهم هم لأن "المجتمع" هو مجرد اسم يطلقه هؤلاء على مصالحهم هم والناس عبيد ينتجون لهم لا يستحقون حتى التنفس ما لم يكن تنفسهم من أجل شيء يخططون هم له وفي ضوء مقصد يضعونه هم. فلا قيمة لمثل هذه الحجّة لا أصلاً ولا فصلاً. ثالثاً، المجتمع المحترم الإنساني يقوم على وجود قانون يتشارك الكل بوضعه مباشرة أو عبر وكلاء، وعبر وجود مؤسسات منتخبة عاقلة، وتناسل مقبول ويمكن تعويضه أحياناً بفتح باب الهجرة للتعددية أيضاً وليس فقط العدد، وأهمّ شيء يقوم ويبقى ويتطور بناء على إيمان الناس عموماً بقيمة هذا المجتمع الذي يحترم الأفراد ويترك لهم حريتهم ويضمنها لهم بأقصى حد ممكن. هذا لمن يهتم بالمجتمع وبقائه. أما قمع "الأنانية" فهو شيء باطل وسخيف لا يعمله أحد فعلياً. بل كل حركة الإنسان هي حركة

”أنانية“ بوجه أو بآخر ظاهر أو باطن، فالفصل بين الفرد وأنانيته هو فصل بين الفرد وفرديته وهو أمر مستحيل كسلب الشيء عن نفسه. هذا من وجه. ومن وجه آخر، إن الالتزام بالقوانين المشروعة هو بحد ذاته تضحية فردية إن شئت في سبيل حفظ المجتمع، وهذا كاف. فما علاقة هذا بالجنس؟ إن كنّا سنقمع الجنس بحجة الأنانية فلنقمع أيضاً الأكل والشرب واللباس والسكن وكل شيء في بحجّة الأنانية، فإن الشخص الذي يأكل فوق حاجته الضرورية الضيقة للصحة هو ”أناني“ يستمتع بلذة منفصلة عن المنفعة بأضيق معانيها التي هي البقاء الذي يريد هؤلاء الطغاة جعل الناس يرضون به حتى يأخذوا هم لأنفسهم أكبر حصة ممكنة من الانتاج القومي، والذي يلبس تزيناً ويحسّن نفسه أيضاً يرتكب عملاً ”أنانياً“ لا داعي له بحصر المعنى للبقاء والدفء من البرد ونحو ذلك، هذا اختزال سخيف وشنيع ومريض للعمل الإنساني ولا قيمة له. بل نفس مضاجعة الرجل لزوجته بغير نية وقصد واستعداد مناسب وفي أيام الشهر المناسبة لحملها يعتبر هو أيضاً من ”الأنانية“ التي تفصل اللذة عن المنفعة وهي هنا النسل، إذ هذه متعة بحتة غرضها القذف والتواصل بينهما بدون انتاج ولد وقد يكونا قد قطعا على أنفسهما بعدم الانجاب كما مرّ، ومع ذلك لا يأتي منظّرو عدم الأنانية هؤلاء بأي اعتراض على

هؤلاء. قلّب الحجّة كما تشاء فلن تجد فيها معنى متحقق واقعياً لا عند من يقول بها فضلاً عند من لا يؤمن بها أصلاً ولا فصلاً.

هذه من أهم الحجج وسنذكر غيرها في ثنايا ما يأتي إن شاء الله. فالحاصل أن الأضرار الواقعية المشهودة لقمع المثليين أكبر بكثير وأصدق وأولى بالمراعاة من أجل الدنيا بل وأجل سلامة الروح والقلب من المنافع المرجوة من قمعهم على فرض تحققها وقيمتها فما بالك وهي غير ذات قيمة لا وجوداً ولا اعتقاداً بل ولا ممارسةً فعلية من الذين ينادون بها.

٦-المثلية حقيقة قائمة في كل التاريخ المعروف، ولم تتغيّر بدين وفلسفة وغيره.

وجود المثلية في كل التاريخ المعروف يشهد له كل من وثّق لتاريخه بكل حسناته وسيئاته في نظره، وكذلك كتب القوانين التي كانت تجرّم المثلية سواء كانت قوانين دينية أم ملكية أم جمهورية، وكذلك كتب القصص عموماً، وتجد التصريح بوجودها أو التلميح في مواضع شتّى من كتب مختلفة، فضلاً عن العصر الحاضر الذي يشهد ظاهرة المثلية في كل مكان معروف وخصوصاً يُترَك الناس فيه لإظهار ما هم عليه. وأقلّ ما يقال إن لم نقل أنها موجودة بشكل مطلق في

كل زمان ومكان فهي موجودة بنحو غالب والغالب له الحكم وعليه القياس وبه الحساب. لنضرب مثلاً إسلامياً ومثلاً مسيحياً.

أمّا الإسلامي فاتّفق أن فتحت كتاب الحارث المحاسبي "الرعاية لحقوق الله" حيث يقول في باب وصف أعظم الرياء ما يلي وهو يحكي عن {طلب الفجور وغيره من أهل الفسوق} عبر مظاهر معينة دينية فقال {وقد يظهر القراءة أيضاً بعض الفجّار فيطلب الغلمان والنساء بالطاعة فيظهر الصوف والخشوع وكثرة الذكر وطلب العلم والجلوس مع أهل الدين وإتيان مجالس الذكر} إذن، حتى في مجتمع وفي دائرة أهل الدين وطلب العلم والدين والذكر والزهد وقراءة القرءآن، تجد أناساً من المثليين يبحثون عن {الغلمان} وهم ذكور كالطالبين لهم ليفجروا بهم.

أمّا المسيحي، فأيضاً كتاب يتعلّق بالروحانية وهو "بستان الرهبان-عن آباء الكنيسة القبطية الأرثوذكسية"، ويذكر في بداياته قول للأنبا أنطونيوس فيه نصائح للخلاص ومن هذه النصائح {لا تأكل مع امرأة. ولا تصادق صبياً البتّة لا يرقد اثنان منكم على حصرة واحدة. وإذا نمت لا تدخل يدك داخلك لئلا تخطىء بغير هواك. لا تحلّ منطقتك وأنت قوي. وإذا تعريتَ فلا تنظر جسدك. ولا تمسك خدّ قريبك ولا يده صغيراً ولا كبيراً.} أقول: هذا المقطع كما يبدو كله عن الأمور الجنسية ومقدّمات الجنس على ما يبدو التي تصل إلى حد

هستيري من الحذر. ومن هذه النصائح الثمينة لهذا الراهب الروحاني لبقية الرهبان أمثاله الذين يريدون التفرغ لأمور الروحانية والقداسة يقول {ولا تصادق صبياً البتّة، لا يرقد اثنان منكم على حصرة واحدة} فحتى هؤلاء المتشبعون بالقداسة كما يقال كانوا يخشون من ظهور مثليتهم الكامنة فيهم أو يخشون من وجود مثلية كامنة فيهم إلى حد أن مجرد مصادقة صبي أو الرقود معه على حصرة واحدة قد يكون شيئاً خطيراً يبعث على المضاجعة أو اللعب الجنسي كإدخال اليد داخلك أي عند قضيبك وأنت نائم لعلك تستمني من شدة الكبت بسبب ورود صورة في نومك ومن يدري لعلها صورة الصبي الذي لا تستطيع أن تصادقه لدخول ملكوت السماوات !

هذه أمثلة من روحانيين وزهّاد وعبّاد ! فتستطيع تخيّل كيف كان الحال وما هو الحال اليوم بالنسبة لغيرهم من الدنيويين وعامّة سفلة البشر–عليهم اللعنة !

ولا نريد الدخول في أكثر من ذلك لإثبات انتشار الظاهرة، وإن كانت الكتب والدراسات عنها لاشك متوفرة وما ذكرناه كفاية لمثل هذه المقالة التي تضع العناوين مع شرح مبسّط لها أكثر من البسط العريض لكل حجّة.

بناء على ذلك، حيث لا دين ولا فلسفة (بل الفلاسفة خصوصاً اليونان كانوا مشهورين بالمثلية بشكل عام وبعضهم يرى مضاجعة

الصبي من حسن تربيته) قد غيّرت من هذه الحقيقة، بل إما الدين لم يؤثر نهيه وإما الفلسفة قد دعمت وشجعت أو على الأقل نهت نهياً أضعف بكثير من النهي الديني، فلابد من اليأس بالكلية من اجتثاث هذه الحقيقة النفسية الإنسانية التي هي المثلية الجنسية. بالتالي لابد من التعامل معها كالتعامل مع الأمر الواقع الحتمي الذي لابد من قبوله والرضا به، كالأكل والشرب. وما لم يفلح لا الدين ولا الفلسفة في اجتثاثه، فإن القانون قطعاً لن يجتثه، ولا حتى سيخفف من حدّته، بل كل ما سيفعله القانون هو تعسير حياة أناس أبرياء لم يختاروا ما هم عليه ولم يجبروا أحداً لكي يضاجعوه أو يضاجعهم. فالقانون المضاد للمثلية هو ظالم وجاهل في آن واحد، ولا يكون إلا كذلك حتى من قبل تنفيذه لأنه مبني على أفكار وافتراضات خاطئة وباطلة وسخيفة، وكأن القانون البشري يستطيع تغيير القضاء الإلهي. فالقوانين المضادة للمثلية ظالمة وغير مشروعة من أصلها، لأن المثلي مظلوم بسببها وغير المثلي خارج عن دائرتها، فهي موضوعة للظلم والقهر فقط.

٧- تصرّف البالغين بأجسامهم هو اختيارهم، ولو فيه عنف لأنفسهم. (رياضة..الخ).

هنا أصل مهم جداً. هل يحق لإنسان أن يتصرّف في جسم إنسان آخر بغير إذنه؟ الأصل هو عدم تصرّف إنسان في جسم غيره إلا بإذنه. والأصل أيضاً أن لكل إنسان التصرّف في جسمه أي جسم نفسه هو كما يشاء. فمن ادعى أن له الحق في التصرّف في جسم غيره أو الحدّ من تصرّف غيره في جسمه فهو كأصل ظالم ومعتدي ولا عبرة لادعائه وفعله عدواني غير مشروع، مالم يثبت ذلك بنحو مقبول وفي حالات استثنائية، كعملية جراحية يقوم بها طبيب بدون إذن المريض الذي تعرّض لحادث سيارة جعله يفقد الوعي ولابد من القيام بالعملية الآن وإلا سيموت المصاب فلا أظن أن أكثر العقلاء سيرفضون هذا التدخّل الجراحي للطبيب وإن كان تصرفاً بدون إذن المريض. وعلى هذا القياس لابد لمن يدعي وجود حجّة تبرر تصرفه في جسم غيره أو الحيلولية بين الإنسان وجسمه الخاص به، هذا هو الذي عليه الإتيان بالحجّة لا الذي يذكر ما يترتب على الأصل. البيّنة على من ادعى خلاف الأصل، هذا معلوم في الفقه والقوانين عموماً وهو أصل معقول بنفسه وعكسه فيه ضرر ومشقة عظيمة بغير داعي.

الإنسان الذي يدعي أن الله هو الذي خلق الجسم بالتالي ليس لإنسان أن يتصرف في جسمه إلا بإذن الله، هو إنسان يقول كلمة حق عادةً لكنه يريد بها باطلاً. لأن مثل هذا حين يذكر هذه الحجّة في هذا المجال إنما يقصد أنه هو يملك شرع الله المطلق والحقيقة التامة الباهرة

التي على أساسها يحق له هو وطائفته من المعتدين السطو والاعتداء على الناس بحجّة أنهم يتصرّفون بهم باسم الله وأمره. نعم أنت تؤمن أن الله يريد منك التصرف بجسمك بطريقة معينة فهذا حجّة عليك وأنت ملزم بها، لكنه لا يلزم غيرك. وحتى إن افترضنا أن شخصاً يؤمن كما تؤمن، فهو حر في اختيار المعصية والله يحاسبه لا أنت. لو أراد الله محاسبة الناس في الدنيا لما أبقى على ظهر الأرض أحداً لحظة واحدة بدون حساب مباشر على كل شيء ولما وجدت القيامة والحساب. بالتالي بالنسبة لمن يؤمن بيوم الدين والحساب لا مجال للزعم بأن الله يريد الآن محاسبة كل أحد على كل شيء. وبالنسبة لمن لا يؤمن بيوم الحساب بل يؤمن أن الحساب قائم الآن تكوينياً، حسناً، فهذا أيضاً لا حجّة له لوضع قوانين أو فرض إرادته وفهمه الخاص على الآخرين. فلا يبقى إلا قاعدة العدل والعقل التي هي عدم التعرّض بالعدوان على أحد في حال اقتصر فعله على جسمه الخاص به أو على جسم من أذن له بالتصرف في جسمه. ونحن نعلم بالشهود الآن الذي يشهده كل أحد أن الله-لمن يؤمن بالله-أعطى الناس كلهم عموماً سلطة تكوينية على أجسامهم، بدليل أنهم يتصرفون بها الآن بدون الحاجة إلى أي إذن آخر غير الإذن المساوق لنفس تكوينهم. فالإنسان فعلياً يتصرف بجسمه بإذن الله، إذن الله التكويني. لكن الإذن الشرعي الاختياري فهو مبني على الإيمان بالرسالة والطاعة بغير إكراه

وقبول العقوبة في حال أراد تطهير نفسه بحسب عقيدته من الذنب الذي ارتكبه. وفي جميع الأحوال لا مجال لجعل هذا الشرع المخصوص قانوناً عامّاً لكل الناس الذين منهم كافر ومنهم مؤمن به ومنهم مؤمن يريد عصيانه. فالقاعدة إذن هي العدوان على الجسم، والعدوان تصرّف بغير إذن صاحب الجسم ولو كان حسناً، فقد تقبّل رأس إنسان بغير إذنه فتعتبر معتدياً عليه لأنك لمسته بغير إذنه بالرغم من أن تصرفك فيه احترام وتعظيم له. قد تفتح باب بيت بدون كسر وتدخل البيت بدون إذن وتضع داخله كيس من الذهب وتخرج، ومع ذلك تعتبر معتدياً مستحقاً للعقوبة وإن كانت نيتك خيراً وفعلت خيراً لهم من وجه. العدوان على جسم-وبالتبعية مال-الآخرين لا علاقة له بكون الفعل حسناً أو سيئاً، حتى إن اعترف الذي تصرّفت في جسمه بحسن تصرفك ونفعك له لكنك بكونك لمسته بغير إذنه بغير ضرورة ملجئة لا مفرّ منها تكون معتدياً عليه (ضرورة مثل سقوطك في الشارع لانفكاك ركبتك فتقع على من أمامك أو خلفك ولعلك تؤذيهم لكنه ليس عدواناً مستحقاً لعقوبة بشكل عام لأنك لم تقصد ذلك ولم تختاره كما هو ظاهر).

بما أن الطفل والصغير لا يزال غير مميز بالقدر الكافي لمعرفة مصلحته أو لوجود مسؤوليته القانونية والاجتماعية ومحاسبته بناء عليها، فإن تصرف البالغين بجسمه يعتبر عدواناً وإن أظهر لهم

الموافقة لأنه جاهل وضعيف وينخدع بسهولة بسبب ذلك. فهذا القدر خارج عن بحثنا.

القدر الذي يمكن البناء عليه هو تصرّف البالغين بأجسامهم، وبناء على الأصل السابق يكون تصرف البالغين بأجسامهم هو تصرف الأصل فيه الصحة والمشروعية القانونية ولا يحق للمجتمع التدخّل فيه بعمل فردي أو قانوني ما لم يثبت الاستثناء النادر والصعب إثباته المبرر للعدوان عليه كالقصاص والضرورة الطبية القصوى ونحو ذلك من حالات تدور حول العدل ومنفعة المعتدى عليه غير المميز وما أشبه. وبناء على ذلك، إذا اجتمع ذكر وذكر مثلاً كلاهما بالغ سن الرشد ومسؤول اجتماعياً وقانونياً عن تصرفاته، واختارا ممارسة المثلية فإن الضرر الذي قد ينتج عن هذا ويقتصر عليهما لا يحق لأحد التدخل فيه، حتى إن ثبت طبياً أن القضيب يتأثر بالإيلاج في الشرج أو أن الشرج يتأثر سلباً بدخول القضيب فيه. فهذا باختيارهم وهم أحرار بالإضرار بأنفسهم.

ونحن نجد في كل المجتمعات قبولاً لهذا المبدأ-وإن لم يتم التصريح به أحياناً-بل بما هو أسوأ من هذا المبدأ. مثلاً، الرياضيون على اختلافهم، يمارسون رياضات شاقة متعبة ومرهقة وكلها معرضة للخطر والخطر الشديد الجسماني الذي قد يصل حد الكسور والشلل والقتل أحياناً، وخصوصاً رياضات كالفنون القتالية كالملاكمة حيث

يجتمع الناس ويدفعون الملايين ليشاهدوا اثنان يشوه كل واحد منهما وجه الآخر ولعله يصيبه مع الوقت بمشكلة دماغية من شدة الضرب على الوجه، وكذلك مثلاً لعبة القدم الأمريكية حيث يصاب اللاعبين بنسبة عالية من الخلل الدماغي والخطر على أجسامهم وركبهم ومفاصلهم ورؤوسهم بسبب العنف فيها، وهلمّ جراً من رياضات كثيرة جداً العنف فيها بارز وصريح بل لعل "متعة" الرياضة يكون في عنفها والخطر الذي يتعرض له أصحابها، هذا فضلاً عن التمرين الشاق المرهق الذي هو نوع من التعذيب للنفس وفي حال وجود مدرّب مشرف هو تعذيب بإشراف وإدارة الغير، وهلمّ جراً، كل هذا يراه الناس ويقبلونه ويستمتعون به، ويرون مظاهر الدم والألم والعذاب والإرهاق الإنساني، ويضحكون ويأكلون الفشار أيضاً. فإن قيل بأنه يوجد أثر سلبي ثابت طبياً من المضاجعة المثلية بين الذكور فلا أظن أنه سيكون أسوأ من الارتجاج الدماغي في لاعبي القدم الأمريكية والملاكمين مهما كانت ليلة المضاجعة عنيفة. وكذلك إن قيل بوجود ضرر نفساني بين الإناث السحاقيات أو حتى الذكور بسبب هذه الممارسة، فلن تكون أسوأ قطعاً من الضرر النفساني الذي يأتي قطعاً وباعتراف معظم العقلاء والجهلاء إن لم يكن كلهم بسبب بقية الأعمال والأنظمة التي يقبلها المجتمع وكل مجتمع، كالضرر النفساني الناتج عن الفقر الناتج بدوره عن عدم رفع الضرائب على الأغنياء وتوزيعها على

الـفقراء، أو الـضرر الـنفسانـي الـناتج عـن الـعمل تحـت الـقوانـين الرأسمالية المرهقة التي تسمح لرب العمل استغلال العامل كما يشاء (ولماذا تظنّ انفجر العمّال في القرن التاسع عشر حين دخلت المصانع بقوة في الحياة الاقتصادية، ألأنّهم كانوا يحبّون حياة العمل)، وعلى هذا النمط، انظر في أي ضرر جسماني أو نفساني حقيقي أو خرافي مربوط بـالجنس بين المثليين وعـلاقـتهم عـموماً وستجد أن مثلها بـل أسوأ منها وأكثر ثباتاً علمياً وشهودياً وحسياً وذوقياً وشمّياً ولحسياً أيضاً إن شئت موجود في المجتمعات كافة والناس يقبلون بذلك بل وكما قلنا يـأكلون الفشار وهم يشاهدونـه أيضاً. فلا يوجد لمجتمع معاصر ولا قديم حجّة في هذا الباب ولا يحق لأحد منهم استعمال فكرة الضرر الجسماني أو النفساني لمنع المثليين من ممارسة حياتهم الجنسية كما يشاؤون وتكوين علاقات بينهم كما يحبون، فأقصى ما يقال أنهم من البالغين الذين يتصرفون في أجسامهم وأجسام غيرهم بإذنهم وبرضاهم التام والواعي، فأي ضرر يقع عليهم بسبب ذلك فهو مسؤوليتهم هم وحدهم، لا أقلّ كضرر الذي يأكل الوجبات السريعة كل يوم–والمسموحة قانونياً والمسموح قانونياً فعله أيضاً على جسمه ونفسيته—لا أظن أنه توجد دولة تحدد عدد المرات التي يجوز للفرد السمين المصاب بتسعة عشر مرضاً بسبب سمنته يمنعه من الدخول إلى ماكدونالدز وطلب البلاستيك الذي يسمّونه بطاطس ولا الكائن

المطاطي المضاد للأشعة فوق الحمراء وتحت الخضراء المسمّى برغر..وأستطيع أن أقول بناء على تجربة أني كلما أكلت من ماكدونالدز تردني خواطر الانتحار وإيذاء نفسي بشدّة، لا أدري ما السرّ لعله في الخلطة السرّية للبيغ ماك. بلد تسمح بوجود البيغ ماك وللأطفال أيضاً لا يحق لها الاحتجاج بالخوف على الناس من الضرر الجسماني والنفساني بسبب المثلية الجنسية.

٨-كل لذّة في الطبيعة لها مخاطر وخصوصاً إذا بولغ فيها. (حتى الماء..).

البعض يسعى إلى تجريم المثلية على أساس أنها لذّة لكن يصحبها مخاطر، وحتى نحمي الأفراد والمجتمع من هذه المخاطر يجب تأثيم اللذة وتجريم وسيلتها التي هي المثلية.

الرد على ذلك من جهتين. الأولى ملاحظة القاعدة الكلّية الثابتة وهي أن كل لذة في الطبيعة لها مخاطر. الثانية، ملاحظة الشقّ الثاني من القاعدة وهو "خصوصاً إذا بولغ فيها". فمن الجهة الأولى لا يمكن الاحتجاج لنفي أو تجريم شيء فقط لأنه يحتوي على مخاطر بشكل عام، لأننا بذلك نفتح الباب لتجريم كل شيء وأي شيء بمجرد ملاحظة المخاطر التي فيها أو التي قد تنشأ عنه أو ينشأ هو عنها، ولن نعدم مثل هذه الملاحظات، فيصبح كل شيء ممنوعاً حتى الحياة

نفسها لأن الحياة نفسها مخاطرة بل سلب الحياة بالانتحار أيضاً مخاطرة. ومن الجهة الأخرى نكتشف أنه علينا أن نوازن ونرى المخاطر المحتملة والواقعية ونرى المنافع المحتملة والواقعية ثم نعمل المبادئ الفردية أي كون كل فرد له حريته وحقوقه لتحديد مصيره الخاص به ونزن ذلك بمصالح المجتمع المشروعة ثم نخرج بنتيجة أو نتائج، فهذا أقرب إلى الإصابة وترجيح الراجح عقلاً ومنفعةً. فشدّة المخاطرة تعتمد على مدى التشدد في استعمال الشيء، كما ضربنا مثلاً بالماء، فإن كثرة شرب الماء الذي هو سبب الحياة يصبح سبباً للقتل، وهذا لا يعني أنه يجب تجريم شرب الماء، وحتى المجتمع لا يضع قوانين-لا أعرف مجتمعاً يضع قوانين-يجرّم فيها كل من يشرب أكثر من عشرة أكواب من الماء مثلاً أو شيء من هذا القبيل ليدرأ خطر القتل بكثرة شرب الماء، فالأمر متروك للأفراد ومعرفتهم وإرادتهم لمصلحة أجسامهم والدولة لا تتدخل في مثل هذه التفاصيل. فكل فرد بالغ يجب أن يُترَك ليحدد لنفسه ما هي الكفّة التي يريد ترجيحها لنفسه، فيضع اللذة في كفّة والمخاطر في كفّة ويختار بحسب وزنه وحسابه ويتحمّل مسؤولية نفسه. وهكذا حين يقترح شخص أن نجرّم فعل بالغ حر في نفسه وفي غيره بإذنه بحجّة درء المخاطر عن الفرد والمجتمع فيجب أن نرى المبادئ التي يستعملها هذا الشخص ثم ننظر أوّلاً في هل هذه المبادئ يتم تنفيذها بمساواة في بقية القضايا والأفعال في

المجتمع، كما ضربنا أمثال في الفقرة السابقة، ثم ننظر في قواعده للترجيح بين اللذة والمخاطرة. الحجّة هنا تذكير بحقيقة ارتباط اللذة بالمخاطر وأن كل لذة لها مخاطر والنافع ينقلب ضاراً إذا زاد على حد معين. فقد نجرّم الشيء بعد حد معين لكن نبيحه قبل بلوغه هذا الحد، ففيما يتعلق بالمثلية قد نقول مثلاً بناء على دراسات وإحصاءآت بالنسبة للذكور أن المضاجعة بينهما لو زادت على ثلاث مرات في الأسبوع سينشأ الضرر الجسماني المحذور بالتالي ينصح الأطباء-لا الدولة بشرطتها-المثليين الذكور بعدم المضاجعة أكثر من ثلاث مرات إلا بعد مراجعة طبيبهم للتأكد من سلامة الأعضاء، وهكذا في الإناث مثلاً إن كان ثمة ضرر بسبب المساحقة، وكذلك في كل عمل آخر عموماً. فالضرر الجسماني الناتج عن أفعال حرة بين بالغين يعالجها الأطباء لا الأمراء.

المخاطر التي قد تُربَط بالمثلية الذكورية قد تنتج أيضاً عن مضاجعة الرجل لزوجته في دبرها، فالقضيب قضيب والدبر دبر، لكننا لا نرى تجريماً ودول تراقب مواطنيها إن كان الرجل "يرقع" زوجته خلفي، فلماذا تراقب الدولة إذن إن كان الرجل يرقع صاحبه خلفي. في المسألة تحيّز واضح لا علاقة له حقيقة بالخوف على القضبان والأدبار وصحة الأجسام.

٩-الأمراض الجنسية توجد حتى عند غير المثليين. (وفي صور شرعية كالتعدد والرق).

رؤية علاقة بين مرض جنسي وبين المثلية لا يجعل المثلية بحد ذاتها مستحقة للتجريم. لأنه من جهة توجد هذه الأمراض في العلاقات الغيرية أيضاً، وهذا لا يجعل الغيرية بحد ذاتها مستحقة للتجريم. فلم يبقَ إلا وضع قيود وحدود على كيفية ممارستها لمنع أو التقليل من خطر المرض الجنسي. والذي يُعنى بذلك الأطباء بشكل رئيس.

نعم، إن افترضنا أن الأطباء اكتشفوا أن لا مفرّ من انتشار مرض جنسي ما بين المثليين، وكان هذا المرض معدياً ويتعدّى إلى الآخرين حتى في ظروف غير مضبوطة كالتعاملات الاجتماعية العادية، فحينها يجب تجريم المثلية لأنها صارت سبباً للإضرار بالغير البرئ غير الراغب بالتعرّض للمرض وغير المتوقع له والراضي به. لكن إلى أن يتم هذا البحث ويثبت فلا حجّة بيد من يستعمل المرض الجنسي المُعدي كوسيلة لتجريم المثلية. إلى الآن لا نعرف شيئاً عن ذلك.

١٠-الاحتجاج بالأمراض البدنية لم يكن معروفاً بالتفصيل عند القدماء.

نعم قد توجد إشارات بأن انتشار الزنا مثلاً سيؤدي إلى نشوء أمراض جديدة، هذا موجود وموثق بنصوص عمرها أكثر من ألف سنة يقيناً. فانتشار الأمراض بسبب أنواع من العلاقات الجنسية المحرمة عند فرقة ما من الناس أو فرق كان أمراً معروفاً. لكن في المقابل كان نفس هؤلاء يرضون بعلاقات من نوع اخر تسبب أمراض بدنية، مثل تشريعهم للرق والتعدد بين الزوجات والذي هو رخصة نظرياً وعملياً للرجل بأن يضاجع آلاف النساء وتوجد أمثلة على ذلك في التاريخ، وكذلك إمكان دوران المرأة الواحدة على رجال كثر في فترة نسبية قليلة. وكذلك مثلاً تجويز بعض القدماء لمضاجعة المرأة من الدبر. هذا فضلاً عن تصريح بعضهم بجواز مضاجعة الرجال للصبيان كما أشرنا من قبل. فالجو العام في العالم القديم-وهو ليس حجّة أصلاً على المعاصرين لكن نذكره لأن البعض يذكره-لم يكن يهتمّ كثيراً بقضايا البدن بل ولا النفس الإنسانية لأنه أجاز الحرب الابتدائية والعدوان واستعباد الآخرين وقهرهم بالعنصرية والتكبّر الديني والطبقية الصريحة القبيحة والملكيات وغير ذلك من وسائل تسببت بجعل معظم الناس فقراء جهلاء مستعبدين مقهورين، في عالَم هذا شكله لا يحق لأحد-لا حق علمي ولا حق أخلاقي-أن يحتج برأي أهله ومثال عالمهم لكي يرسم صورة عالمنا الجديد.

١١-كل زمن شرّع لما يناسبه ويؤدي به إلى ما يراه خيراً بحسب حدوده.

هذا تعرفه من دراسة الأحكام والقيم التي سادت في كل زمن وعند كل فرقة من الناس ومجتمع. فكانوا ينظرون لأنفسهم بشكل رئيس، وبعضهم لا ينظر لمن بعده أصلاً أو ينظر من طرف خفي أو ينظر إلى من بعده لمن بشرط أن يحقق الشيء المراد لنفسه أولاً. الكل إذن كانوا يعطون زمنهم وما هم عليه الاعتبار الأول، ولكن المقطوع به أنه لا يوجد فرقة معتبرة من الناس كانت تراعي الماضي على حساب الحاضر، بل كان الماضي يُذكَر كوسيلة لتعزيز الحاضر وإيجاد شرعية للقيم التي يراد المحافظة عليها الآن من قبل طبقة ما أو حتى المجتمع ككل بشكل من الأشكال في أحسن الأحوال. بناء على ذلك، نحن في زمن جديد ويجب أن نشرّع بعقل جديد له وما نرى أنه يؤدي إلى الخير بحسب حدود علمنا ورؤيتنا وإرادتنا، ولا نبالي لا بقديم ولا يحزنون. وزمننا هذا مختلف جوهرياً عن الأزمنة الماضية في تركيب المجتمع ونظامه ومراعاة الفرد وأحواله، والسعي في زماننا يتجه في اتجاه مختلف جوهرياً عن السعي في الزمان القديم. في الماضي مثلاً-والأجزاء المتخلفة اليوم-كانت المراعاة تتم لصالح الطبقة الحاكمة القائمة على العنف والتوارث، أما اليوم فالسعي هو باتجاه مراعاة الفرد والنظام يقوم على الاختيار والاستحقاق. الرؤية مختلفة

والمقاصد متباينة. لذلك لا معنى لأخذ القيم الماضية ومحاولة فرضها على الحاضر. ومن ذلك قضية المثلية. فالمثلية في جوهرها مراعاة للفرد بغض النظر عن نفعه المادي التناسلي للمجتمع، وأما في الماضي وبحسب قيمه فقد كان الفرد مجرّد عبد مسخّر للطبقة الحاكمة تصريحاً أو تلميحاً بالتالي قيمته كانت في إنفاق طاقته في الانتاج لسادته ومنفعته في التناسل لتكثير العمّال والخدم والعبيد في الدولة واستمرارية الانتاج، وأما في المثلية فإنها تعارض نقطة الإنفاق من حيث أن المثلي يريد إنفاق بعض طاقته في لذّته الشخصية ولا يريد أن يتناسل في حال كان مطلق المثلية، من هنا ينشأ التعارض الجوهري بين صاحب العقلية الحديثة المجيز للمثلية وصاحب العقلية المتخلفة المحارب للمثلية لأنه المتخلف يريد عبيداً للدولة لا أحراراً لأنفسهم. من هنا يجب على الأحرار أن يدافعوا عن المثليين حتى إن كانوا هم أنفسهم يتقززون من المثلية ويبغضونها ، لأن قضية المثلية جوهرياً هي قضية الحرية الفردية، وهي نوع من أنواعها وسبب من أسبابها ومظهر من مظاهرها ، وأصحاب قضية استعباد الناس في هذا الزمان شرقاً وغرباً يحاربون المثلية حرباً شديدة لا يشنّون عشرها حتى على قضايا الفقر والاستعباد السياسي الصريح وقمع حرية الكلام والدين في بلادهم، وذلك ليس لسبب واحد طبعاً فبعضهم مريض نفسي بكل بساطة وبعضهم مقتنع فعلياً بحرمة ذلك ويرى

تكليفاً شرعياً يوجب عليه الدعوة لتجريم المثلية، لكن أرى أن الدافع الأساسي لا يمكن تبريره إلا على أساس أنهم يحاربون مبدأ الحرية الفردية والذي تدعمه المثلية دعماً صريحاً. لذلك حتى إن افترضنا بأن بعض الأمراض تنشأ عن المثلية، وثبت ذلك علمياً، فإنه يجب السعي لعلاج هذا الداء والحد منه، وتحمّل الأضرار الناتجة في سبيل الحفاظ على صورة من الصور القوية لمبدأ الحرية الفردية وعدم تسخير الفرد للدولة والأكثرية في المجتمع خصوصاً المتخلف منه.

١٢-تجريم المثلية قد يرجع إلى أسباب كلها غير ملائم لزماننا.

مثلاً، تكثير النسل. في العالم القديم لأن الجهل والفقر والتخلف وسوء استغلال الطبيعة وسوء التنظيم في الدولة القائمة على الغصب والتلذذ بالماديات من قبل الطبقة الحاكمة على حساب كل شيء وغير ذلك من سوء الأحوال وعلى رأسها الحروب والغارات المستمرة بين القبيلة وجاراتها والشعب وجيرانه والتوسع والتمدد وقتل المقاتلة وسبي النساء والذرية وغير ذلك من مظاهر العنف الخارج عن السيطرة والذي لا يجد حدّاً إلا حد السيف المقابل له، في مثل هذا العالم الملعون كان النسل نادراً بسبب موت الأطفال بالأمراض وموت النساء في الولادة وبالاغتصاب وبالخطف وعدم انتظام الأحوال وبسبب موت الرجال في الحروب، والفقر الذي كان يأكل الجميع، ففي

مثل هذه الحالة كان النسل فعلاً شيئاً مرغوباً للحفاظ على المجتمع واستمرار الجنس البشري. لكن نحن في زمن انتهت فيه هذه القضية. بل جاء لعله ضدّها. وصار الناس يشتكون من كثرة النسل لا قلّته، وصارت بعض الدولة تضع وسائل لتقليل النسل لا تكثيره. فلا مشكلة لدينا اليوم بخصوص النسل، إن شاءت الدول والمجتمعات والأفراد تكثير نسلهم فالأمر متيسر، والرزق المتوفر اليوم للفقير في معظم البلدان كان رزق الأغنياء في قديم الزمان. بالتالي لا نحتاج إلى وضع كل القيود الجنسية التي كان يفرضها القدماء لأنهم رأوا أنها وسيلة جيدة لتكثير النسل وحفظه ورعايته، سواء كانت رؤيتهم صحيحة أم خاطئة فتلك مسألة أخرى لا تهمنا الآن. المهم، حتى مع فتح أبواب الحرية الجنسية على مصارعيها، مثلية وغيرية، فلا توجد لدينا اليوم مشكلة قلة النسل، بل المشكلة إن كانت موجودة في مشكلة كثرة النسل.

مثال آخر، التزهيد في المادة. الفقر والاستغلال في العالم القديم جعل الطبقات الحاكمة تنشر في الشرق والغرب نماذج الزهد في الدنيا، حتى يرضى الفقراء وهم العامّة بالقليل من لقيمات الدنيا الخبيثة فلا يثوروا، وحتى يتسع القليل الذي ستعطيهم إياه الدولة القاهرة ليقسموه بينهم برضا نفس قدر الإمكان، وحتى يكثر الباقي الذي تستطيع الطبقة الحاكمة تناوله لأنفسها بدون تعرضها للأعين

الحاسدة لهم الكارهة لما أنعم الإله به عليهم! والاقتصاد حينها كان قائم بشكل أساسي على الزراعة والزراعة المحلية بشكل أكبر، مما يعرضها لنوبات من التقلبات في الانتاج تجعل الفقر شبحاً ماثلاً أمام أعين الناس بشكل مستمر، بالتالي يحتاجون إلى تقليل الاستهلاك حتى ينجوا بشكل مستمر. هذا في العالم القديم. أما اليوم فاختلف الأمر، اليوم الاستهلاك المادي هو أكبر أسباب الازدهار الاقتصادي، لأن الاقتصاد قائم على التنظيم العالمي وشبكة الواردات والصادرات والتجارة العالمية، ولابد من استهلاك الكل حتى ينتظم معاش الكل، كما أنه طبعاً يجب انتاج الكل حتى يزدهر حال الكل، فنحن اليوم نعيش في حالة إنسانية تعاونية أكبر بكثير وبقدر لم يكن يحلم به حتى الحالمون الراشدون في العالم القديم، ولا يزال السعي بهذا الاتجاه وطبعاً توجد عوامل التخلف والجهل والعنف ولا تزال فالقضية ليست "طوباوية" لكنها إنسانية طبيعية تسعى للتحسن مع الوقت وتوجد انتكاسات بطبيعة الحال فهي ليست خطاً مستقيماً من التطور والتقدم، إلا أن الاتجاه صحيح والخير عام ويزداد والحمد لله والشكر لعقلاء الناس في كل مكان الناظرون لمصلحة أنفسهم بعين نظيفة تساعد على توسيع دائرة المصلحة لتشمل بشكل أو بآخر العالم كله. بالتالي أمثلة الزهد في الدنيا اليوم تدميرية وسيئة إن تجاوزت الحد المعقول بل لعل نفس وجودها شر وفي

بعض الحالات النادرة يجب تعاطيه كشر لابد منه لتخفيف شر أكبر منه، إلا أنه ليس الحالة السليمة للاقتصاد المحلي والعالمي. بناء على ذلك أيضاً كان يتم تقييد العلاقات الجنسية في كل مكان، لأن الجنس شهوة والشهوة تحتاج إلى طعام والشهوة لذة واللذة تعزز الفردية وشعور الفرد بنفسه. فبما أن الطعام قليل وتعزيز الفردية خطير، فالشهوة خطر. وهذا باختصار منطق العالم القديم شرقاً وغرباً. أما اليوم فالفرد عزيز والطعام كثير، بالتالي الشهوة مباحة بل هي نافعة، لأنها ستزيد من إرادة الفرد لمزيد من الماديات بالتالي تزيد انتاجه وتزيد استهلاكه فينفع المجتمع المحلي والعالمي من الوجهين بانتاجه واستهلاكه، وكذلك ستعزز من قيمته الفردية وشعوره بنفسه مما يعزز المجتمع ككل والنظام الديمقراطي القائم على صوت الفرد وسعيه لفرض رأيه بسلام لتكوين الرأي العام والنظام العام. فالشهوة اليوم فائرة لأنها ضرورية ونافعة، وليس لأن الشيطان تحكم في العالم أو الدجال يسيطر على مقاليد الحكم كما يقوم المتخلفون من عبيد القدماء والأموات. الشهوة بالأمس كانت مجرمة ومشبوهة وشر لابد منه لأن النظام السياسي والاقتصادي كان يقوم على الطغيان والفقر، بينما اليوم السعي هو باتجاه نظام سياسي واقتصادي يقوم على الاختيار والوفرة. تغيّرت قيمة الشهوة بسبب تغيّر النظام السياسي والاقتصادي. لذلك نرى في العالم القديم

أفحش أمثلة الفجور الجنسي أين؟ نراها في الطبقات الحاكمة، "إسلامية" و غير إسلامية. أعظم فجور في التاريخ البشري بالنساء والصبيان والعائلة وقل ما تشاء إنما كان ولا يزال في العوائل الحاكمة الطاغية، لماذا؟ لأنها طاغية فهي تراعي فرديتها ولا تبالي بالنزعات الاجتماعية الاشتراكية التي تمحو الفرد، ولأنها ثرية فلا تبالي بالفقر، فلما زال الدافعان لتجريم الشهوة انطلقوا في شهوتهم انطلاق كلب الصيد الماهر لفريسته. المتخلفون اليوم هم رؤوس سحر العامّة وإضلالهم في الماضي ويأخذون من نفس مصادر ذلك السحر والخداع ويستمرون بنشره خدمة لطغاة بلادهم من وجه وجرياً على العادة النافعة لمصالحهم المادية أو النفسانية من وجه آخر، ولا يراعون تغيّر الزمان أي تغيّر النظام السياسي والاقتصادي وانقلابه من نظام قائم لتيسير شهوة الطبقة الحاكمة إلى نظام قائم لتيسير شهوة العامّة مع خدمهم من الحكام المؤقتين المنتخبين. قيمة الشهوة بحسب قيمة النظام السياسي والاقتصادي القائم، تتغيّر بتغيره وتعلو وتنخفض بحسب طبيعته. بناء على ذلك، المثلية تصبح حداثية بامتياز، لأنها قائمة على الفردية واللذة الخالصة. فالديمقراطية والتجارة الحرة تعزز المثلية المطلقة، والدكتاتورية واقتصاد الاستغلال يعزز الغيرية العائلية المقيدة. ثم الناس بين هذا وذاك على درجات ودركات بحسب مدى الاقتراب من القطبين الكبيرين.

مثال ثالث، الخوف الطفولي. أحد أسباب الخوف من المثلية يرجع إلى الطفولة، وليس السبب الوحيد. بيان ذلك، عادة الطفل يقضي وقته مع أفراد من نفس جنسه، فالطفل الذكر مع الذكور الأكبر منه سناً، والطفلة الأنثى مع الإناث الأكبر سناً. والشعور بالرهبة من الكبار والضعف أمامهم من جهة، والتعرض لاستغلالهم الجنسي للصغير الضعيف من جهة أخرى، لعله ينشئ في الطفل عقدة من الجنس مع المثل، بسبب تجربة الرهبة وبسبب تجربة الاستغلال، فإن اجتمعا استحكمت العقدة وتشددت. فكلنا عانينا من رهبة الصغير تجاه الكبير لأنها طبيعية، وكثير من الناس عانى من الاستغلال والتحرش الجنسي من كبار في السن من عائلته عادة أو غيرهم وحين نقول "كبار في السن" لا نعني أكبر بخمسين سنة بالضرورة لكن لعلهم أكبر منه بسنين معدودة وهم صبيان أو فتيات مثله ومثلها المهم أنهم أكبر وأقوى، بالتالي يوجد درجة من التحيز والكره ضد المثليين الجنسيين لعلها تنشأ من هذا الأمر. وهذا الأمر لا يختص بالعالم القديم فهو مستمر، لكن في العالم القديم كان الأمر أفحش وأشد والفصل بين الرجال والنساء كان بشكل عام أكبر وخصوصاً في الحضارات الكبرى والدينية منها بشكل خاص كما رأينا فيما سبق حيث كان استغلال الصغار جنسياً أمراً لعله شائع بدرجة أو بأخرى أو متوقع على الأقل بسبب الفصل الحاد بين الرجال والنساء فكان أقرب

شيء للأنوثة عند الرجال مثلاً هو الصبي والغلام فانتشر الفجر بهم، ويبدو أن المجتمع كلما كان أكثر تديناً كلما كان أكثر مثلية استغلالية من هذا الصنف القبيح القائم على قهر القوي للضعيف. وإلى يومنا هذا نجد أمثلة على ذلك ونسمع عنها ونعرفها شرقاً وغرباً. فبما أن الفصل ما بين الرجال والنساء انحلّ في هذا الزمان خصوصاً عند المتقدمين الغربيين والأقرب لهم فالأقرب، والسعي باتجاه مزيد من الانحلال والتكثير من الاختلاط، وبما أن الوعي بالاستغلال الجنسي للصغار ازداد وطرق محاربته والحذر منه ازدادت وهي في ازياد، وبما أن ترهيب الصغار وتعويدهم الاستعباد أيضاً بدأ ينحسر والحركة باتجاه محاربته والحذر منه أشد الحذر حتى بالإشارة، فكل هذه العناصر التي تحفظ حرمة وحرية وكرامة الطفل والصغير صارت سبباً لإبعاد الرهبة من المثل وإعدام الاستغلال الجنسي للصغار أقصد السعي هو بهذا الاتجاه، بالتالي سينتهي هذا السبب أو يضعف من أسباب محاربة المثليين عاجلاً أم آجلاً وإن كان لن ينتهي تماماً لأن لا شيء من الشر ينتهي تماماً في عالم البشر الذين فيهم عناصر من جهنّم على ما يبدو لكن يكفي أنه لن يكون الشكل العام والاتجاه السائد في المجتمع ويضطر المخالف له من المعتدين والمتجبرين إلى الاختباء في جحر أعمق وأعمق في الأرض. وهذا بحد ذاته خير عظيم وانتصار كبير للعدل والرحمة على الوحشية.

مثال أخير، الذوق الشخصي. في العالم القديم كان من الطبيعي أن يسود الذوق الشخصي لبعض الأقوياء وينفرض على البقية، سواء كان باسم الملكية أو باسم الديانة أو بأي اسم ملعون آخر. ومن ذلك مثلاً الذوق الشخصي لبعض الغيريين الذين يبغضون ويشمئزون من المثلية فعلياً لا سبب خوف طفولي ولا اعتقاد ديني ولا أي شيء غير الذوق الشخصي. فبدلاً من العمل بالذوق الشخصي في حدود شخصيته وترك الناس بسلام ليعملوا بحسب أذواقهم الشخصية هم أيضاً مثله (المساواة كانت شيئاً بغيضاً في العالم القديم، ودع عنك هذيان البعض بأن الناس في العالم القديم حتى شمّوا رائحة المساواة أو كانوا يريدون شمّها أصلاً)، فإن القوي المعتدي كان يفرض ذوقه الشخصي على البقية. ولا نزال نرى هذا اليوم في المجتمعات المتخلفة المريضة بالطغيان. في إحدى الدول المعاصرة بدأ يستلم الملك فعلياً شاب لدي اطلاع خاص–وبدأ ينتشر هذا الأمر عنه–بأنه مثلي، وقد عرفت ذلك عنه من مصدر مطلع خاص شهد بعينيه ذلك منه لا أقصد شهد الممارسة لكن شهده مع حبيبه وكيفية تغنجه في كلامه خلافاً لما يظهره للناس من خشونة الصوت المتصنع مع بدو حقيقته من فلتاته، على العموم كنت أعرف ذلك من قبل فترة من بداية ظهور السماح غير الرسمي للمثليين بالظهور في المجتمع، وكذلك بدأ الناس يستغربون من ظهور حلقات تلفزيونية لمسلسل مشهور ذكرت المثليين

ودافعت عنهم بدرجة ما واعترفت بهم، فمثل هذا الشخص يفرض ذوقه الشخصي على المجتمع أيضاً، نعم أحياناً يكون ذلك في صالح المثليين شكلياً لكن يجب على المثليين أن لا يغتروا بذلك ولا يمشوا وراءه وينسوا أن قضيتهم قائمة على الحرية الفردية، فإن دعم الطاغية قضيتهم فإنه سيفسدها ويجب عليهم رفض دعمه وفضح طغيانه وذمّه ومحاربته، فلا ينظروا إلى البناء دون النظر إلى قاعدته حتى لا ينهار السقف فوق رؤوسهم عاجلاً أم آجلاً حين يتغيّر الشخص أو يتغيّر المزاج أو تتغيّر مصلحة الطاغية فينسفهم بدون شفقة. المثلية المؤسسة على الطغيان هي حرب على المثلية. بعيداً عن العالم المعاصر الذي لا يزال مظهراً من مظاهر العالم القديم البغيض والظالم، فإن العالم الحديث صار لا يشرعن الشيء بناء على الذوق الشخصي لفرد أو بضعة أفراد، لكن يشرك الجميع في العملية ولكل فرد مؤهل قانونياً صوت واحد يدليه في صناعة القرار السياسي، مع تفاوت طبعاً في شدة الصوت بحسب التفاصيل الأخرى التي يحتاج الكثير منها إلى إصلاح لكن المبدأ سليم وتطبيقه بشكل عام سليم، والكل له صوت في التعبير والفرد المؤهل قانونياً له صوت في الانتخاب لصناعة الرأي المعمول به مباشرة أو عبر وكلاء عنه يوكلهم هو بصوته مع احتفاظه بكامل حريته في التعبير عن رأيه في أي موضوع سياسي واجتماعي وذوقي. حين يُترك كل فرد وذوقه

الشخصي سيُترَك وذوقه المثلي. لن يفرض ذوقه على أحد ولن يفرض أحد ذوقه عليه.

١٣-ذوقك ليس حجة على غيرك طالما أنه لم يُكرهك على ذوقه.

هذه مقالة صعبة على المستوى النفسي البدائي، لأن النفس من شأنها الأنانية واعتبار الوجود كله منحصراً فيها، وسبب ذلك مفهوم سواء على المستوى الميتافيزيقي أو الفيزيقي. فميتافيزيقياً النفس ذات وحدة والوحدة شأن الله والله محيط بالوجود وهو أحد لا يوجد غيره ولا موجود مستقل عنه والكل فيه وبه ولا شيء معه، لذلك تتأله النفس الإنسانية وتسمع مثل "أنا ربكم الأعلى" وترى مرض "يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله" وتجد نزعات "يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله"، فهذه وغيرها ناتجة عن الأصل الإلهي للنفس. وعلى المستوى الطبيعي كذلك نفهم سبب انحصار النفس في اعتبار ذاتها كل شيء، وذلك لأن النفس تريد راحة ذاتها وكبرها وتوسعة أفقها، فإذا ماتت النفس فلا قيمة لأي شيء آخر، فحفاظها على ذاتها وكون هذه المحافظة هي أولى الأولويات إذ لا معنى لشيء إن كانت النفس تفنى وتبطل قيمتها كلياً، لأن البواعث النفسية تدور حول ما تشعر به النفس في ذاتها كالشعور بالراحة والشعور بالسعة، بالتالي إن افترضنا فناء النفس بطلت قيمة كل شيء عند هذه النفس

الفانية والمعتبرة لفناء ذاتها فتبطل قيمة الأمور. لذلك تجد من الصعوبة بمكان ومن السباحة عكس التيّار محاولة إقناع النفس عقلياً لتتخلّى عن أنانيتها المطلقة وتعتبر نفوس وقيم وقيمة غيرها. فكل نفس ترى ذوقها حجّة على غيرها، حجّة دامغة مهيمنة، هذا بحسب المنطق الطبيعي. لكن المجتمع لا يقوم فقط على المنطق الطبيعي وإن كان لا يقوم مجتمع بدون مراعاة المنطق الطبيعي، والتوازن بين الاعتبارين هو التحدّي الأكبر في كل مجتمع قديم وحديث. بعض المجتمعات كالقديمة عموماً مالت إلى كفّة حفظ المجتمع على حساب تدمير النفس الفردية وسحقها بأكبر قدر ممكن وقمع نوازعها، لكن المجتمعات الحديثة تسعى إلى الحفاظ بأكبر قدر ممكن على النفس الفردية مع الحفاظ على المجتمع، وتختلف المجتمعات الحديثة في كيفية إقامتها لهذه الموازنة. ومن أهم أسس هذه الموازنة هي قاعدة "ذوقك ليس حجّة على غيرك طالما أنه لم يُكرهك على ذوقه"، والمقصود بالحجّة هنا الحجّة القانونية المشروعة اجتماعياً وسياسياً، نعم قد ترى أنت ذوقك كحجّة عقلية على غيرك فطبعاً تعتبر العالم كله أحسن وسيكون أحسن لو سار بحسب ذوقك العالي الذي لا مثيل له، هذا يراه كل أحد بشكل عام والاستثناء ناتج عن وعي واستنارة خاصة أو نابع من شعور بالنفس بعجزها على قهر الآخرين على ذوقها الخاص فتسعى لتبديل فكرتها بتبنّي استنارة كاذبة

حقيقتها هي العجز لا الاستنارة الفعلية وطريقة الحق الأعلى، أيا كان السبب فقد ترى حجّة عقلية ودينية وفلسفية وقل ما تشاء من أنواع الحجج لتبرير ذوقك وكونه حجّة على غيرك ويجب عليهم الأخذ به لكي نصل كلنا إلى الفردوس في الدنيا قبل الآخرة، وأما اجتماعياً فلا يمكن إلا في مجتمع دكتاتوري أن يكون ذوق البعض مفروضاً على البقية والبقية وهم الجمهور والعامّة سيتم سحق أذواقهم وفرديتهم على حساب فرد واحد أو بضعة أفراد يتم فرض ذوقهم على البقية أو ذوق عدد كبير على عدد أكبر أو عدد كبير على عدد كبير من الأفراد أو عدد أكبر على عدد قليل من الأفراد لكن في جميع الأحوال عدد الذين سيتم سحق ذوقهم وقيمة فرديتهم في هذه المجتمعات السافلة العدوانية سيكون كبيراً جداً. وأما في المجتمعات الديمقراطية الكريمة فعدد الذين يتم مراعاة أذواقهم هو بالضبط كل فرد في حدود نفسه وأكثرية الأفراد في الأمور الاجتماعية مع عدم الاقتراب من حريات وحقوق أساسية لا يحق للأكثرية أن تفرض ذوقها على الأقلية فيها كحرية الكلام والدين مثلاً. الموازنية الديمقراطية أعلى وأكرم وأرحم وأكثر استقراراً من الموازنة الدكتاتورية.

الاستنارة الفعلية تقضي بأن ترى النفس في عين ذاتها كفاية ولا ترى قيمتها محصورة بالتمدد القهري وبسط سيطرتها على النفوس الأخرى. النفوس الأخرى أيضاً ذات أصل إلهي، بالتالي قهرها هو

قهر لهذا التجلي الإلهي فيها وبها ، وهو كفر وعدوان عظيم. ثم الوحدة واحدة في الوجود ، بالتالي ما تشعره في عين ذاتك من وحدة هو شيء واحد تجده كل النفوس فتوجد وحدة بين النفوس في أعمق نقطة من ذاتها وحقيقتها ، بالتالي ظلمك الآخرين هو أيضاً ظلمك لنفسك. والاستنارة أيضاً تقضي باختيار الأحسن والأسلم والأدوم، وهذه الصفات تنطبق على المجتمع الذي يأخذ بقاعدة احترام الأذواق المختلفة للأفراد بأكبر قدر ممكن، وأما قهرك الآخرين فهو مؤقت ومحاط بالقلق والاضطراب وخوف العدوان والانتقام منهم عدلاً واغتيالاً لك وهكذا ستكون محاطاً بالظلمات والظلام ما دمت حياً قاهراً لغيرك فقط لأنك تريد فرض ذوقك عليهم. فانظر من أي اعتبار شئت ستجد أن التسالم الاجتماعي على اختلاف الأذواق هو الأسلم.

بناء على ذلك، قد لا يكون من ذوقك ممارسة المثلية شخصياً ، لكن بما أن المثليين لا يجبرونك على ممارسة المثلية معهم ولا على ممارسة المثلية بل ولا حتى الأقرار الكلامي والاعتراف بأن المثلية أمر حسن بل أنت حر في انتقادهم كلامياً كما تشاء، فحينها لا إكراه عليك من أي وجه بسبب المثليين، فعقلياً تستطيع النقد وكلامياً تستطيع الجهر وبدنياً تستطيع الامتناع عن الفعل، فمن كل وجه أنت حر ولا إكراه عليك بسبب المثليين، ولك كامل حقك في ممارسة

غيريتك بدون إكراه، إذن هم لا يكرهونك على ذوقهم، فلا تكرههم أنت على ذوقك. هذا أعدل وأعقل وأجمل وأسلم الأحوال.

١٤-قصّة قوم لوط ليست حجّة على المثلية.

في الكتب اليهودية والمسيحية والإسلامية المقدسة تجد قصّة قوم لوط الذين كانوا حسب الشائع من المثليين وأهلكهم الله. فيأتي أتباع هذه الأديان ليجرّموا المثلية بناء على كونها معصية وسبباً لهلاك الناس. أقول: لا توجد حجّة في هذه القصّة من أي وجه لتجريم المثلية في المجتمع الحديث. لماذا؟

أوّلاً، المجتمع الحديث يقوم على التعددية الدينية والمذهبية واللادينية أي الدين ليس شيئاً يتم إكراه الناس على الإيمان به أو العمل به، وهدف المجتمع بشكل رئيس هو قضايا الجسم والمال وليس قضايا العقل والروح والغيب والآخرة. فلا مجال للاحتجاج بكتاب ديني خاص فضلاً عن فهم خاص لهذا الكتاب من بين فهوم متعددة مختلفة متباينة لتأسيس قانون يجبر الكل على الخضوع له خصوصاً فيما يتعلّق بقضايا الحرية والحقوق الأساسية التي لا يجوز كسرها أصلاً ولا قيمة لأي تشريع وقانون يكسرها. ففي هذه الأديان مثلاً توجد توجهات توجب قتل الناس بسبب كلام يقولونه أو اعتقاد يعتقدونه وكل واحد فيهم يريد أن يذبح الآخر بسبب كلمة يقولها

واعتقاد يؤمن به وينشره وطقوس وشعائر ورموز يعظمها ويعمل بها وما أشبه، فهل نلغي حرية التعبير وحرية الدين وكل تفاصيل النظام السياسي الاقتصادي الحديث من أجل وجود بند يتعارض مع أي كتاب ديني وفهم مذهبي لفئة في المجتمع، يجب إلغاء النظام الحديث كله على ذلك لأنه يتعارض مع كل النزعات الطغيانية الدكتاتورية التي هي لحم ودم النظام السياسي التاريخي الذي عظّمته هذه الأديان واعترفت به بوجه أو بآخر وسهلته ولا أقل تعايشت معه بدون معارضة ولا سعي حقيقي للتغيير بل روضت العامّة على القبول به ولولا الأحرار في العصر الحديث لما تغيّر شيء ولبقي العامّة يلعقون بواقي الطعام من تحت أحذية الطغاة الذين وضعت دجاجلة الدين التيجان على رؤوسهم أو سعوا حتى لكشّ الذباب من على هذه التيجان ليرتاح طويل العمر. فليكن موقفك من الدين ما يكون، إلا أن المقطوع به في العصر الحديث هو تعدد المجتمعات دينياً ومذهبياً ولادينياً ولا مذهبياً، فلا يمكن فرض كتاب محدد على الكل وإلا سنرجع إلى عصور ذبح الإنسان للآخر لأنه أخطأ في عدد الملائكة الذين يمكن أن يقفوا على رأس الإبرة.

ثانياً، قصة قوم لوط نفسها إذا قرأناها بنسختها اليهودية أو نسختها الإسلامية سنجدها مختلفة. فأي نسخة سنأخذ؟

ثالثاً، سواء أخذنا قصة قوم لوط اليهودية أو الإسلامية، سنجد أن التفاصيل نفسها غير حاسمة في سبب إهلاك الإله لهم. لأن سبب الإهلاك لم يكن فقط المثلية بل كان أموراً متعددة أحدها المثلية، فلعل سبب الإهلاك كان اجتماع هذه الأسباب كلها التي أحدها المثلية وأما المثلية لو قامت وحدها لما استحقوا الإهلاك من الإله. بالتالي لا يمكن الحسم بأن سبب الإهلاك كان المثلية حصراً. ففي الكتاب اليهودي تجد بعض المذاهب التفسيرية تقوم بأن العامل الحاسم في إهلاكهم أو أحد العوامل لا أقل هو عدم الإحسان في ضيافة الغرباء. وفي القرءآن نجد تصريحاً بتعدد جرائم قوم لوط ولم تقتصر على "تأتون الرجال شهوة من دون النساء" أو "أتأتون الذكران من العالمين. وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم"، بل توجد أمور مثل "تقطعون السبيل" و نهيهم للنبي لوط عن أعمال معينة كقولهم له "أولم ننهك عن العالمين"، وكذلك ذهابهم إلى لوط وإرادتهم لقضاء شهوتهم من ضيفه وعلى ما يبدو من القصة أنه لم يكن طلباً سلمياً حتى الضطر لوط إلى أن يعرض بناته ليفجر القوم بهن بدلاً من أن يخزوه في ضيفه، فالظاهر أنهم لو كانوا يطلبون سلمياً مضاجعة ضيوف لوط-وهم رسل الله وملائكته في القصة-لما عرض عليهم لوط بناته كفداء لرسل الله الذين هم ضيفه، وعلى ذلك المفهوم أنهم كانوا يريدون اغتصاب هؤلاء الرسل وطلبوا منه أن يخرج ضيوفه

الذكور لهم، وهنا الطامة الكبرى والجريمة التي فعلاً يستحقون العقوبة عليها إذ يريدون إجبار الذكور على مثليتهم. ثم توجد قضية أخرى وهي أن قوم لوط في القرءآن كانوا ذكوراً يريدون الذكور فقط ولا يضاجعون النساء مطلقاً، أي ذكور المجتمع صاروا يستغنون بالذكور فقط ولا يريدون النساء، لذلك لوط لم يقل "أئنكم لتأتون الرجال شهوة" ويسكت، بل قال "لتأتون الرجال شهوة من دون النساء"، فلو قال "لتأتون الرجال شهوة" لكان من الممكن القول بأنهم يأتون الرجال شهوة وكذلك يأتون النساء شهوة، لكن لما قال "لتأتون الرجال شهوة من دون النساء" فالمعنى أنهم اقتصروا تماماً على الرجال، بالتالي صار الرجال فقط يضاجعون الرجال، وهذا معناه فعلياً فناء المجتمع ولو بعد جيل واحد لأنه لا نسل تماماً في كل المجتمع. إذن، اختلاط أسباب إهلاك قوم لوط ووجود التصريح أو التلميح في التراث اليهودي والإسلامي بذلك، وَمفهوم الاغتصاب القائم في القصة، وَانقطاع الرجال كلهم عن النساء مطلقاً، هذه العوامل الثلاثة كلها تنفي قياس المجتمع الحديث على قوم لوط. فالمجتمع الحديث لا يقوم على تلك السيئآت والمظالم الخطيرة والكبيرة التي كانت في قوم لوط، والمجتمع الحديث لا يبيح الاغتصاب واجتماع عصابة رجال عند بيت كل من عنده ضيوف ذوي جمال بارع ليخرجهم لهم ليفجروا بهم بل لا يبيح المجتمع الحديث حتى هذا التجمّع بنية الهجوم على بيت

لاغتصاب من فيه فضلاً عن إباحة الاغتصاب، وكذلك المجتمع الحديث لا يقتصر الرجال فيه على الرجال فقط بل يوجد غيرية وهي الشائعة ومثلية قليلة، وحتى الرجال من المثليين ليسوا كلهم من ذوي المثلية المطلقة بل فيهم من ذوي المثلية النسبية بالتالي يأتون الرجال شهوة ويأتون النساء شهوة أيضاً. فلا مجال لقياس المجتمع الحديث على قوم لوط. وأقلّ ما يقال هو أن الاحتمال دخل على هذا القياس، وإذا دخل الاحتمال بطل الاستدلال، هكذا تعلمنا من فقهاء الشريعة الكرام.

رابعاً، ولعله أهمّ ما يبطل هذا الاحتجاج السطحي الغبي بقصة قوم لوط في هذا العصر، وهو بكل بساطة هذا: الإله هو الذي أهلك قوم لوط وليس لوط ! يعني فلنفرض أن هولندا وكندا وأميركا والمسكيك وغيرهم هي فعلاً بلاد ينطبق عليها مثل قوم لوط، سلّمنا لوجه الله بهذا. حسناً. أكملوا القصة. في القصة الله هو الذي أهلك قوم لوط، فاتركوا الله ليهلك هذه البلدان إن شاء، وما شأنكم أنتم بتجريم المثلية أو بقتل المثليين وتعذيبهم وفعل الأفاعيل بهم، حين يرى الله أن مثال قوم لوط ينطبق فعلياً على هذه البلدان سيهلكهم كما فعل مع قوم لوط، وأما قبل ذلك فلا شأن لكم أنتم بالأمر لا من قريب ولا من بعيد. يشبه هذا الاستدلال الغبي استدلال آخر مثله في الغباء ومثله كذلك إن لم يكن أسوأ منه في العدوان قام به بعض

الدواعش السفلة حين أباح قتل الأطفال بحجّة أن الله أهلك قوم نوح بالطوفان وكان في قوم نوح أطفال. حسناً، سلمنا لوجه الله مرّة أخرى أن الله أهلك قوم نوح بطوفان جرف معه الأطفال، طيب، هذا الله وفعل ما يشاء بخلقه، فمن أين لك أنت أيها الداعشي الملعون أن تتصرف كأنك الله وتقتل الأطفال بهذه الحجّة. وكذلك نقول لواعش قصّة قوم لوط كما نقول لدواعش قصة قوم نوح. الله إن أراد أن يهلك الدول التي تبيح المثلية سيفعل هو ذلك، لكن أنتم لستم الله، والله لم يفوض لوط بإهلاك قومه ولا حتى بالسعي لكي يرشح نفسه في البرلمان القوم لوطي ليجرّم اللواط، بل أقصى ما أمره به هو الخروج من الأرض حتى لا يهلكه مع قومه، فنقول لدواعش قصة قوم لوط إن كنتم فعلاً كما تقولون مع الله فالله سيخرجكم من كندا بمجرد ما يقرر أن يجعل عالي تورنتو سافلها ولا أدري لعله يأمركم بالخروج إلى روسيا حتى يعاملكم بوتين المعاملة "الإنسانية" التي تستحقونها !

الحاصل: انظر من أي وجه شئت ولن تجد حجّة حقيقية لأحد في قصّة قوم لوط في المجتمع الحديث لتجريم المثلية قانونياً، لا من قريب ولا من بعيد، لا ظاهراً ولا باطناً.

وأما إن قال أحدهم: إننا نريد أن نحافظ على مجتمعنا من أن يهلكه الله لذلك نبتعد عن الأسباب التي ستعرضنا للغضب الإلهي.

فأقول: أوّلاً، يوجد عشرة آلاف سبب لحلول الغضب الإلهي على كل المجتمعات التي يتحكم فيها أصحاب هذه الأديان، ابدأوا من هذه وأولوها انعدام حرية الكلام وحرية الدين والفساد الشائع والطغيان الحاكم الذي يتأله فيه الحكام وتبررون فيه النفاق والكذب والسرقة باسم الإله. ثانياً، "ما كنّا لنهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون"، طالما أنه يوجد من يسعى في الإصلاح ولا يتعرض للأذى والقمع أي توجد حرية تعبير فلن يهلك الله أحداً لأنه حليم، فقوموا وتكلّموا وعبّروا واسعوا لاقناع الناس بالكف عن المثلية، وأنتم أحرار في ذلك. ثالثاً، المثلية موجودة الآن ومشرعة في كثير من البلدان، ولا نرى الله أهلك أحداً، ولا أظن أنه لا يعلم بذلك، فإن كان سيهلك بسبب المثلية لوجب أن يهلكهم من زمان، فلا تنسوا منذ سنوات والزواج بين المثليين حلال زلال في كثير من البلدان...بلدان يهرب إليها أصحاب هذه الأديان ليعبدوا الله بحرية ضمير وبكرامة إنسانية لم يشمّوا رائحتها في البلدان التي كانوا فيها والتي تتقي الله كثيراً ! فتأمل.

١٥-الذي يبيح الاستعباد وللصغار وللكسب لا علو أخلاقي له لتجريم المثلية بين المختارين البالغين.

مما يدعو للسخرية أن أعداء المثلية عادة ما يكونون-بل لا يكاد يوجد غيرهم-هم نفس الذين أباحوا ولا زالوا يبيحوا نظرياً وشرعياً أو لا أقل يبررون استعباد الإنسان للإنسان. تجد بعض هؤلاء من المتدينين عادةً يعتقد بشرعية الاستعباد على أسس شريعته وإن كان "المحترم" منهم يلف ويدور لكي لا يجيب على السؤال بصراحة حين يعرض عليه اليوم ويحتج بأن الاستعباد انتهى ولذلك لا فائدة من الكلام فيه أو يزعم أن دينه جاء بإنهاء الاستعباد لكن سبحان الله بقدرة قادر لم ينتهي الاستعباد إلا على يد الكفار لا على يد أتباع دينه لمدّة أكثر من عشرة أو عشرين أو ثلاثين قرناً أو غير ذلك من لف ودوران يضطرهم إليه عدم قدرتهم على قتل معارضيهم وقطع ألسنة مخالفيهم في هذا الزمان والحمد لله. ما لا مفر منه هو أن الأديان كلّها إما أباحت الاستعباد صراحة أو أوجبته أو على الأقلّ سكتت عنه أو على الأقل لم تصرّح تصريحاً قاطعاً لكل شك ومنهياً للأمر في غضون سنوات قليلة بحكم الضرورة الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك لا يخفى أن نفس هذه الأديان هي السبب الأكبر والعدو الأكبر لمحاربة المثليين سواء ظهر الأمر بصورة واضحة عارية كما هو حال الأديان في الشرق أو تخفّت الدوافع وراء حجج اجتماعية كما هو حال الأديان في الغرب بشكل عام، وتوجد استثناءات طبعاً لهذه القاعدة العامة. فالذين استعبدوا أي قهروا وقتلوا واغتصبوا وأجازوا كل

ذلك هم أنفسهم الذين يزعمون أنهم يحاربون المثلية لأنها ستسبب مشاكل في حياة الناس. الذين جعلوا المستعبدين يعيشون أسوأ الأحوال نفسياً ومادياً بل وحتى قتلوا وعذّبوا أعداد هائلة منهم في الطريق إلى خطفهم وجرّهم إلى بلاد وحقول أربابهم الجدد وجعلوا العبيد يعيشون في أسوأ الأحوال الصحية والطبيعية والاقتصادية، هم أنفسهم الذين يأتون اليوم وكأنهم ملائكة الأمس الذين لم يكن همّهم إلا صحة الناس البدنية وسلامتهم العقلية وسعادتهم النفسية. وهذا الكلام ينطبق على أعداء المثلية في الغرب كما في الشرق، الحديث كما القديم، من أمريكا فما دونها. أعداء المثلية هم أنفسهم أصدقاء العبودية. وصديق العبودية لا حق أخلاقي له لمعاداة المثلية، إذ لا يوجد شرّ سيدعي أو يتحقق من وجوده في المثلية وبسببها إلا ويوجد مثله أو أسوأ منه بمراحل فلكية في مؤسسة العبودية البشرية. فحتى إن لم توجد مؤسسة العبودية بصورته الفجّة القديمة-وحتى هذا مشكوك فيه بل باطل من بعض الأوجه كالاستعباد السياسي والديني والاقتصادي الذي يرزح تحته العرب والمسلمين عموماً اليوم-فإن الأفكار والعقائد التي تبرر الاستعباد والنصوص التي تبيحه لا تزال مقبولة ومعظمة ومقدسة عند أنصار الاستعباد شرقاً وغرباً ولا يطعنون في هذه الأفكار ولا يردّون هذه النصوص ولا أقلّ لا يبطلون قيمة تطبيق النص المبيح للعبودية في زماننا إلا من باب العجز عن

تطبيقه ولو عادت القدرة لأعادوا العبودية الفجّة وهم يضحكون ولعلهم فوق ذلك يحمدون ويسبّحون ويهللون. لذلك لا ينفعهم التملّص من سيئة وسوءة إقامة وتبرير العبودية البشرية طالما أنهم لا يزالون يعتقدون بها ويعتقدون بالمصدر الذي أقامها. من حسن الحظ أنه توجد دراسات غربية وشرقية عن حالة العبيد إذ الاستعباد لم ينتهي رسمياً إلا قبل أقل من قرنين واستمر في بعض البلاد إلى بضعة عقود مضت، فتوجد لدينا نصوص تاريخية وقانونية موثقة وكذلك صور واقعية لحالة المستعبدين من أمريكا فما دونها، فإن كانت حالة المستعبدين في أمريكا من القبح بمكان فتستطيع أن تضرب هذا بعشرة أو مائة لتعرف كيف كان حال المستعبدين في بقية العالم خصوصاً المتخلف منه (مع وجود فروق في بعض الحالات مهمة). فبشكل عام نستطيع الجزم بأن حالة الاستعباد قبيحة جداً على كل مستوى عقلي ونفساني وبدني وإنساني وعائلي وسياسي واجتماعي وقل ما تشاء. والذين أجازوا هذا كلّه ورضوا عن فاعليه ولعلهم أيضاً يترضّون عنهم بعد علمهم بهذا ومن أجل هذا كله ولا يذمّونهم من أجل هذا الوجه من أفعالهم القبيحة على الأقل، فهؤلاء لا يحق لهم الطعن على المثليين بأي حجّة مثل إرادة المحافظة على سلامة عقول الناس ونفسياتهم وأبدانهم وعائلتهم وحالتهم السياسية والاجتماعية. الذي يحرق الشجرة لا يحق له لوم مَن أكبر جرائمه-إن

وجدت-هي قطع غصن من أغصانها. الذي حرق الإنسان بالعبودية لا يحق له لوم الإنسان على نصرته للمثلية.

١٦-عند بعض الفقهاء: يجوز جماع المرأة في الدبر.

هذه الحجّة تدور على أمرين. بما المثلية الذكورية-بالمعنى الدقيق الجوهري الذي نتحدث عنه هنا والوحيد الذي يستحق النقاش أصلاً إذ ما سوى ذلك لا معنى من الأساس للمناقشة فيه لأنه مباح كلياً ولا شيء فيه ولا حجّة للتكلّم فيه مطلقاً-هي في مضاجعة ذكر لذكر في دبره، والمثلية الأنثوية هي مساحقة أنثى لأنثى في فرجها. بناء على ذلك، حين نجد في شرائع بعض المتدينين أو لا أقل أن القانون لا يجرّم مجامعة الرجل الغيري لامرأته في دبرها، فمعنى ذلك بالقياس الجلي عليه أنه أوّلاً جواز مضاجعة الذكر في دبره لأن الدبر بيولوجياً هو الدبر بشكل عام سواء في الذكر أو في الأنثى فما يمكن أن يصيب القضيب أو الشرج واحد تقريباً في الذكر والأنثى، وثانياً الجواز من باب أولى للمرأة أن تساحق المرأة لأنه لا الفرج ولا الشرج سيتضرر من المساحقة وإن افترضنا وجود ضرر فلن يكون أشدّ من الضرر الممكن من مضاجعة المرأة في شرجها والذي يبيحه هذا الفريق من الفقهاء الشرعيين والقانونيين عموماً.

بعيداً عن الأصل المهم للحرية الفردية والذي يمنع الدولة من التدخل أصلاً في ما يحدث في غرفة النوم بين الأحرار البالغين، فلنفرض أننا نريد التدخل، حسناً، إذا وجدنا دولة تبيح للرجل أن يضاجع امرأته في شرجها بقدر ما يشاء وتشاء ولا توجد عقوبة قانونية وشرعية على ذلك، بناء على ذلك يجب أن يجوز أيضاً فعل المضاجعة في الدبر بين الذكور أو فعل المساحقة بالفرج بين الإناث لأنه إما يشبه ذلك وإما هو أيسر منه، والشبيه يُحكم له بمثل أو قريب من حكم شبيهه، والأيسر يكون أولى بالقبول مما هو أعسر منه.

بما أن الجمهور الأساسي لهذه المقالة هم من الإسلاميين، فأشير إشارات سريعة إن شاء الله لفقهاء أجازوا المضاجعة الشرجية للمرأة.

ولنبدأ بمقولة منقولة على ما أذكر عن أبي حنيفة صاحب المذهب المشهور حيث يقول عن مضاجعة المرأة في دبرها بأنها "اللواطة الصغرى"، حسناً إذن من هنا -بغض النظر عن اللوم المبطّن في العبارة- يوجد إقرار بالتشابه بين المثلية بين الذكور وبين مجامعة المرأة في دبرها، وهذه أوّل فكرة قد أقرّوا بها ضمناً.

ثم في ذيل آية "نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنّى شئتم" تجد بحثاً طويلاً عريضاً في معنى "أنّى شئتم" فالبعض يعتبرها نهياً عن إتيان المرأة في الدبر إلا أننا إذا نظرنا في النص نجد ذكر الحرث والحرث يكون للزرع ويقال بأن الزرع لا يكون إلا في الفرج لذلك

تشير إلى الفرج حصراً، وأقول أن هذا ليس ضرورياً بل قد تحرث لقصد مادي وقد تحرث لحرث معنوي وهذا يعلمه كل أحد فليس كل من جامع امرأته قصد بذلك نبات الأولاد وإلا لم يجز بنفس هذه الآية الجماع إلا بقصد الأولاد فلا يجوز جماع امرأة حامل ولا عاقر ولا من عقيم ولا في غير وقت توقع الحمل ولو بالاحتمال الضعيف ولا جماع أي امرأة كبرت في السن ولم تعد قادرة على الإنجاب ولا يجوز عزل الرجل عن المرأة ولو بإذنها ولا أي شيء آخر غير طلب الحرث بمعنى الأولاد وهذا لا يقول به أحد لا في شرع ولا في قانون، ثم إن الحرث قد يكون معنوياً أيضاً والآية لم تحدد حرثاً محدداً دون سواه حتى يقال أنها في حرث الأولاد دون حرث المشاعر مثلاً ولنا على ذلك حجّة إن شئتم من كتاب "نواضر الأيك في معرفة النيك" للشيخ المجتهد المطلق حسب قوله جلال الدين السيوطي-وهو صاحب الدر المنثور في التفسير المنثور-حيث نقل هناك كلاماً لبعض السلف الصالح ينصح متزوجاً فيقول له "امرأتك منافرة؟ دقّها في استها!" أي إن كانت امرأة منافرة لك ومزعجة لك فالعلاج هو أن تدقّها أي تضاجعها في استها أي في دبرها ومؤخرتها، فهنا نجد حرثاً أيضاً والثمرة المرجوة هي الطمأنينية الأسرية إن شئت وكف منافرة الزوجة، ونصيحة أخرى في ذلك الكتاب القيّم لشيخ الإسلام جلال الدين السيوطي هي هذه "النيك في الاست مسمار المحبّة" فهنا نجد أيضاً حرث آخر وهو

المحبّة وهو أمر معنوي في أصله فإن كان بينك وبين زوجتك محبة وأردت أن تسمّها وتثبّتها فعليك-حسب نصيحة هذا السلف الصالح-أن تنيكها في شرجها ومع كل دقّة سيندق مسمارة المحبّة بنحو أعمق حتى تعيشوا في محبة ومسالمة إلى الأبد إن شاء الله، فهذا أيضاً حرث ينتج عن إتيان النساء في أدبارهن حسب هذه النصيحة القادمة من العصور السحيقة من قبل شيوخ دين لا أظنّهم من أنصار الحركة "الماسونية" المعاصرة (حسب وساوس البعض) التي تسعى لإباحة الانحراف الجنسي، فإذن لا يوجد دليل لا من القرءآن ولا من غيره على أن الحرث لا يكون إلا للولد بل قد يكون للشعور وقد يكون لتقوية العلاقة وقد يكون مسماراً للمحبة أيضاً سواء كان الدقّ في الفرج أو في الشرج. ثم وجه آخر لإبطال الاستدلال بالآية في باب منع إتيان النساء في أدبارهن هو إذا نظرنا في أسباب النزول المقرونة بها سنجد أن الأسباب المذكورة تدور حول التوسعة على المسلمين في كيفيات الجماع لا تضييقها، يعني المقصد الأصلي هو التوسعة لا التضييق، نعم النصوص المذكورة تذكر توسعة نسبية "في صمام واحد" حسب بعضها أي في الفرج لكن النص صريح في أنها جاء بقصد التوسعة، والقصص تدور حول إما يهود كانوا يذمّون المسلمين ويشبهونهم بالبهائم لأنهم يجامعون نسائهم بأكثر من كيفية قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم (يبدو أن الكلام عن كيفية الجماع في

العلن في ذلك العصر الذهبي للسلف الصالح وبحضور النبي لم يكن قضية "تابوه" و "عيب" خلافاً للسفالة التي انتشرت لاحقاً ولا زالت) وأحد النصوص هو هذا {من بطريق سعيد بن أبي هلال أن عبد الله بن علي حدثه: أنه بلغه أن ناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلسوا يوماً ورجل من اليهود قريب منهم فجعل بعضهم يقول "إني لآتي امرأتي وهي مضطجعة" ويقول الآخر "إني لآتيها وهي قائمة"، ويقول الآخر "إني لآتيها وهي باركة" فقال اليهودي "ما أنتم إلا أمثال البهائم ولكنّا نأتيها على هيئة واحدة"، فأنزل الله "نساؤكم حرث لكم.." الآية} أقول: طبعاً لم يُجرجر اليهودي إلى المحاكمة بسبب تلفظه بشتيمة على أصحاب النبي، لكن ليس هذا موضوعنا الآن، وكذلك ليس موضوعنا التنبيه على الانفتاح العفوي بين أصحاب النبي وكل واحد فيهم يحكي كيف يضاجع امرأته يبدو أن الجماعة كانوا ألطف نفوساً ممن يزعم أنهم سلفه الصالح، حتى هذا ليس موضوعنا، موضوعنا هو وضوح قصد التوسعة في كيفيات الجماع المربوط بآية الحرث، فهذا صنف من الروايات، وصنف آخر يتحدث عن الخلاف بين القرشيين وبين الأنصار في كيفية الجماع، فكان القرشيون حسب تعبير الرواية "وكانت قريش تشرح شرحاً كثيراً" يعني لهم تفنن في المضاجعة ويتخذون وضعيات كثيرة، كانوا يتلذذون بعبارة أخرى ويأخذون راحتهم والقضية عندهم ليست مجرد

إلقاء بذر في الحقل والسلام فتأمل فهذا بحد ذاته رد على الحصر الغريب في معنى الحرث عند البعض، لكن الأنصار كانوا خلافاً لذلك "تأتي نساءها مضاجعة" يعني في وضعية محددة ولعلهم تأثروا باليهود، فحصل خلاف بين قرشي وأنصارية في وضعية الجماع فاشتكوا إلى النبي (والحق يقال إنه عصر سمح ومنفتح) فأنزل الله (حتى الله مهتمّ بكيفية جماع القرشي والأنصارية والناس، الحمد لله على هذه السعة) آية "فأتوا حرثكم أنى شئتم". وفي رواية أخرى "فخلى الله بين المؤمنين وبين حاجتهم" وهي تعبير منسوب للحسن ويبدو أنه البصري الزاهد المعروف ولم ينص عليه في الكتاب، فهذا هو المقصد إذن، "فخلى الله بين المؤمنين وبين حاجتهم" باختصار السعة. وكانت قضية إتيان النساء في أدبارهن خلافية على ما يبدو من كثرة الروايات والنقاش الذي تحكيه ولم يكن أمراً مسلماً بديهياً عند الكل، ومن أدلة ذلك مثلاً هذه الرواية {عن عبدالرحمن بن سابط قال سألت حفصة بنت عبد الرحمن فقلت لها "إني أريد أن أسألك عن شيء وأنا أستحي أن أسألك عنه. قالت "سل ابن أخي عما بدا لك"، قال "أسألك عن إتيان النساء في أدبارهن"} أقول: بعد ذلك ستذكر الجماع في الفرج فقط والآية، لكن محل الشاهد عندي هو أن حفصة بنت عبد الرحمن هذه هي حفيدة أبي بكر صاحب النبي يعني المسألة

كانت لا تزال دائرة حتى عصر التابعين ولم تكن بديهية معلومة للكل.

لذلك بعد أن يذكر السيوطي تحت القول الأول في الآية روايات كثيرة تصل حتى نسبة لعن النبي لمن يأتي الرجال والنساء في أدبارهن (إقرار آخر بالتشابه بين إتيان الرجل والمرأة في الدبر والذي ذكرناه من قبل)، فإنه يقف ويكتب "ذكر القول الثاني في الآية"، ثم يبدأ السرد:

فينسب إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب أنه كان يقول بأن الآية نزلت في إتيان النساء في أدبارهن ويذكر السيوطي أيضاً السلسلة الذهبية حسب قول البعض في السند أي عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر بأن ابن عمر قال عن معنى الآية "إن شاء في قُبلها وإن شاء في دبرها" وقال "رخصة في إتيان الدبر"، وطبعاً يوجد أيضاً ذكر للحديث الجنسي الشائع في ذلك الزمان المستنير عن قضايا الجنس علناً فف ي رواية قال السيوطي عنها "بسند حسن عن ابن عمر أن رجلاً أصاب امرأته في دبرها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكر ذلك الناس" فالناس كلمهم علموا بأنه دقّ امرأته في استها ولعله كان يريد تسمير المحبة بينهما لا ندري لكن على العموم أصبح الخبر في السي إن إن تبع ذلك الزمان. ويذكر السيوطي أيضاً عن صاحبي آخر هو أبو سعيد الخدري أنه اعتبر الآية نازلة في

الجماع في الدبر وعدّه من أصحاب القول الثاني، وكذلك نسب ل"شيخ من قريش" هو عبد الله بن علي بن السائب أنه قال في ذلك "قذر ولو كان حلالاً" إذن لم يجزم بتحريمه بل أشار بحليته لكنه اعتبره قذراً فلا ندري ماذا كان سيفعل لو عرف طرق التنظيف المعاصرة لعله كان سيقول حلالاً فقط. ثم يذكر السيوطي عن بعضهم أنه شهد بأن محمد بن المنكدر وهو فقيه جليل مشهور كان يفعله، وكذلك مالك بن أنس سأله شخص عن إتيان المرأة في الدبر فردّ عليه "الساعة غسلت رأسي منه" (هذه المرّة الكم، العاشرة؟ التي نرى فيها سلفنا الصالح يتحدث عن كيفية نيكهم نساءهم بكل رحابة صدر وإعلان، سواء كان الموضوع وضعية النيك أو محلّ الدقّ. .وبعضهم كان يعبّر حتى عن شدّة حماسه له ومدى إتقانه له، كانوا "ليبراليين" على الآخر في هذا الموضوع والنصوص ليست من اختراع أبي لكنها في تراثنا العظيم وتفاسير القرءآن العظيم أيضاً). ومن اللطائف المروية للدقة في التعبير عن ذلك ما أخرجه ابن جرير عن ابن أبي مليكة أنه سأله أحد على ما يبدو عن إتيان المرأة في دبرها فقال "قد أردته من جارية لي البارحة فاعتاصت عليّ فاستعنت بدهن" فازلين (فازلين هذه من اختراعي أنا لكنها ترجمة معنوية للنص لتقريبه للقارئ المعاصر الذي قد يشتبه عليه معنى "فاستعنت بدهن"). في رواية أخرى عن عبد الله بن القاسم أنه قال {ما أدركت أحداً أقتدي

به في ديني يشك في أنه حلال. يعني وطء المرأة في دبرها. ثم قرأ "نساؤكم حرث لكم" ثم قال "فأي شيء أبين من هذا"} فابن القاسم كان يرى الآية أبين شيء في تحليل الإتيان في الدبر، خلافاً للذي يزعم أن الآية أبين شيء وأوضح شيء في تحريم الإتيان في الدبر، فمن النقيض إلى النقيض نجد الفهوم، وهذا شأن الأديان وهذا شأن المذاهب والنصوص وتفاسيرها، وهو بحد ذاته دليل كاف لإبعاد مثل هذه الأمور عن التعصّب والجزم وفرض الرأي والفهم الخاص على الناس أجمعين، لأنه إذا كان واحد يروي عن النبي أنه كان يلعن الذي يأتي المرأة في الدبر وينسب للنبي أن الآية معناها الإتيان في الفرج ثم يأتي آخر ويعلن بكل فخر وأريحية أنه غسل رأسه الآن من نيك امرأته في دبرها وأن لا أحد يثق به في دينه كان يراه إلا حلالاً وأن الآية أبين وأوضح شيء في تحليل الإتيان في الدبر، فالواجب إذن ترك هذا الميدان كله لساحة الحرية الشخصية، وإبعاد شبح الدولة ومراقبة الناس لموضع وضع القضيب في الفرج أو في الشرج.

ثم ذكر السيوطي قولاً ثالثاً في الآية، الآية فتحت باباً كبيراً للخلاف بين الناس على ما يبدو، ويترأسه ابن عباس الذي رأى الآية في تجويز العزل أي أن ينيك الرجل امرأته فإذا أراد أن يقذف يخرج قضيبه ويقذف في الخارج، لا أدري أين فلم ينص ابن عباس أين يقذف فنحن في حيرة ولعله يقذف على رأس امرأته والله أعلم، لكن

المهم أنه يجيز له العزل ويعتبر الآية دليلاً على ذلك، وكذلك ينسب إلى ابن عمر مثل هذا القول وسعيد بن المسيب وغيره. ولا نحتاج إلى تفصيل ذلك إلا أني ذكرته كقول يعتبر الآية ليست لا في النيك في الفرج ولا في الشرج لكنها في العزل. والعزل بحد ذاته حجّة على ما ذكرناه سابقاً من أمور تنبني على جواز العزل ومنها أن طلب النسل ليس ضرورياً لتجويز الجماع ولا هو المقصد الوحيد للجماع. وربط ابن عباس وابن عمر وغيرهما لقوله تعالى "فأتوا حرثكم أنى شئتم" بالعزل دليل على أن الحرث ليس المقصود به النسل لأن النسل لا يكون بالعزل، بالتالي الحرث قد يكون لمقصد آخر غير إنجاب الأولاد ، ولا يبقى إلا الحرث الذي سمّيناه الحرث المعنوي.

أظن هذا يكفي في هذه المسألة التي تبينّ أن تجويز إتيان النساء في أدبارهن كان قولاً لبعض كبار الصحابة وكبار أصحاب المذاهب الفقهية، فابن عمر فقيه ابن فقيه معترف بهما معاً في هذا الأمر كان يترأس القول على ما يبدو في تجويز إتيان المرأة في دبرها ، ومالك بن أنس فقيه مدينة النبي ورأس المذهب المالكي الأثري الروائي والذي كان يأخذ بعمل أهل المدينة كان على ما يبدو لم يجد في مدينة النبي شيئاً يمنعه من إعلان أنه للتوّ غسل رأسه من دقّ مسمار المحبّة في امرأته.

الحاصل: وجود قول قوي ومعتبر منسوب للقرءآن ومنسوب لصحابي فقيه ومنسوب لفقيه كبير ورأس أحد أهم المذاهب الفقهية الإسلامية، وكل ذلك مأخوذ من كتاب في تفسير القرءآن معتبر ومشهور، ومأخوذ من نصوص وليست من تفسيراتنا لنصوص بنحو تأويلي غنوصي بل هو نص ظاهر يفهمه الصغار أيضاً (باستثناء موضوع "فاستعنت بدهن" الذي مثّلنا له بالفازلين المعاصر للتقريب)، كل ذلك يجعل قولنا الذي افتتحنا به "بعض الفقهاء يقول بجواز إتيان المرأة في دبرها" قوياً بنحو يجوز اعتباره والبناء عليه. وقد رأينا أنه منسوب إلى النبي وإلى فقيه كبير أيضاً تشبيه إتيان الرجل في دبره بإتيان المرأة في دبرها. فالجمع إذن بين هذه الآراء يجعل إتيان الرجل في دبره ليس أمراً بعيداً عن عقول من يرى جواز إتيان المرأة في دبرها. هذا أقل ما يقال. إن لم نقل بالمساواة المطلقة بينهما. ويكفي مثل هذا الاستنباط من عمق فقه يرى بعض أهله وجوب رمي المثليين من أعالي الجبال! فهذه حجّتنا عليهم من كتبهم وفقههم. فقد قرّبنا لكم الطريق بأقصى ما يمكن. فاسلكوه لعلكم تفلحون.

١٧-اختلاط الأنساب غير موجود لا في مثلية الذكور ولا في مثلية الإناث.

الفكرة هي أننا إذا نظرنا إلى تعليل تحريم الزنا بالفهم الشائع لكل هذه الكلمات، فإننا نجدها تدور حول حماية الأنساب من الاختلاط. طبعاً هذا المقصد بحد ذاته يجعل الزنا قضية نسبية أي كأن صاحب هذا التعليل يقول "لو استطعنا أن نجد وسيلة لحفظ الأنساب بشكل عام في المجتمع لما كان الزنا محرّماً ولفعل من يشاء ما يشاء مع من يشاء" أو يقترب من هذا القول بحسب وجود تعليلات أخرى بالإضافة إلى اختلاط الأنساب. إذن لا إشكال في نفس المتعة الجنسية ولا بناء العلاقات الجنسية على الاختيار الحر بين الأفراد بدون الروابط الرسمية للزواج، الإشكال هو حفظ الأنساب، والطريق لحفظ الأنساب هو ضبط العلاقات الجنسية بالعقود والأنكحة الرسمية والموثقة حكومياً. وحفظ الأنساب طبعاً ليست الغرض منه التفاخر بين الناس، لا أقلّ ليس بالمعنى السخيف لهذه العبارة، لكن المقصد الأكبر منه هو انتقال الملكية عبر الميراث للأبناء الشرعيين حسب الاعتقاد والظن الغالب طبعاً وإلا فالعلم عند الله ماذا فعلت المرأة حين كان زوجها يكدح خارج البيت خصوصاً إن كان طاغية متسلطاً، ومقاصد أخرى كرعاية الأبناء وواجباتهم ونحو ذلك حسب ما يخترعه كل مجتمع لنفسه أو يقبله على نفسه. فمدار الأمر على حفظ الأنساب. لكن بما أن الأنساب لن تختلط في المثلية مطلقاً، بالتالي لا حاجة لتقييد المتعة الجنسية فضلاً عن المحبة

النفسية التي لا كلام فيها أصلاً لأنها خارج إطار التقنين والتشريع من أي وجه ولذلك لا نذكرها لا أننا نحصر المثلية في الجانب الجسماني وكأن المثليين أجسام فقط، كلا، نحن نحصر الكلام للتركيز على الجوهر القابل للتقنين والرقابة وكذلك لأنه الذي يخاصم فيه أعداء المثلية عادةً، وإلا فالحب بين الذكور أو بين الإناث وحتى عيش ذكور مع بعضهم البعض حصراً أو إناث مع إناث في بيت واحد كالرهبان والراهبات فلا نجد شيئاً ضدّه في أي مجتمع بشكل عام لذلك لا نتكلم عن الجوانب العاطفية الحرة بطبيعتها وكذلك عن الجوانب المعيشية العادية والاقتصادية لأنها أيضاً حرة ولا خلاف عليها إما مطلقاً وإما عموماً بين أنصار وخصوم المثلية. الفكرة من هذه الحجّة أن ننظر في الأسباب التي عليها يقيم خصوم المثلية علاقاتهم الغيرية والمقاصد التي يريدونها من قيودهم ثم نرى المعقول منها وغير المعقول ونرى ذلك ما يوجد وما لا يوجد في المثلية، فنحتج بالمناسب ونرد على غير المناسب حتى تكون حجّة عليهم من عند أنفسهم وهو أقوى الحجج لأنه بمثابة الإقرار على النفس ولو من وجه وبتوسّل خطوات معقولة بنفسها ومقبولة بشكل عام.

١٨-أبو نواس كان طليقاً وشعره محفوظ، هو وأمثاله قبله وبعده، وقد شاع تعشق الغلمان.

الفكرة هنا هي الإتيان بأمثلة من كل تراث للاحتجاج على أهل هذا التراث بما يظهر من مناقضة لما يدعونه اليوم. فمثلاً في الإسلاميين المعاصرين من يتوهم أن سلفهم في "العصر الذهبي للدولة الإسلامية" كان متزمتاً متحجراً متخلفاً على طريقتهم اليوم، فنأتي بأمثلة من هذا التاريخ نفسه لإظهار ما يناقض ذلك. فمثلاً، في باب المثلية، نجد أبو نواس الشاعر الكبير المشهور الذي قال عنه حتى بعض أكبر الفقهاء في عصره أنه أشعر الشعراء وأظرفهم، هذا الظريف كان يقول شعراً-وهو محفوظ لدينا إلى اليوم-في نيك الغلمان وهي مثلية، وفي نيك النساء في أدبارهن، ويتغزّل بالغلمان ويتغزّل بالمرأة عبر تشبيهها بالذكور، كل ذلك يجعله من شعراء المثلية بشكل عام، وقد شاع ذلك في ذلك "العصر الذهبي" كما هو معلوم لدى المطلعين. أبو نواس عاش حياته طليقاً بشكل عام، ويدخل على "الخلفاء" العباسيين والأمراء، ويغني كما يشاء، وشعره محفوظ مدروس، فلا أحد أحرقه حياً لأنه مثلي ولا أحد رماه من أعلى شاهق لأنه اعترف ولا لأن أصحابه المقربين منه حكوا عنه بأنه ينيك الذكور، بل عاش حتى كبر ويقال أنه قتل في ساونا ذلك الزمان حبسه أحد فيه حتى قُتل فيه لكن لا أدري مدى صحة ذلك وحتى لو صح فإن هذه ليست عقوبة "شرعية" عبر محاكم وقضاة لكنها عملية اغتيال فردية. فلو كان أمر المثلية قبيحاً مجرّماً بحد ذاته لما وجدنا لا

ظاهرة تعشق الغلمان ولا شعر أبي نواس موجوداً ولا محفوظاً فضلاً عن يُمدَح الشاعر نفسه بأنه أشعر شعراء وأظرف الناس من قبل بعض كبار الفقهاء في عصره. وعلى هذا النحو يمكن الإتيان بأمثلة تقرّب البعيد وتيسّر العسير وتلطّف الصعب وتحلّي ولو قليلاً المرّ إلى أن تلين قلوب الناس لقضية المثلية شيئاً فشيئاً ولو بعد حين. فكما تدخل الملائكة على أصحاب الجنة من كل باب كذلك علينا أن نأتي بالأفكار النافعة ونلقيها على الناس حتى تنفتح لها قلوبهم ونأتي بالأفكار من كل وجه ومكان وصنف ولون.

١٩-ترك المثليين أحرار منفتحين غير معاقبين ولا ملومين يجعلهم يتفرغون لما هو أهمّ من هذا الجانب أو غيره من المهمات في الحياة. والعكس مشغلة.

أهم مقاصد حياة الإنسان لن يكتشفها الإنسان إلا حين يتفرغ من عداء الناس له وسعيهم لإزهاق روحه وتصعيب حياته وتضييق معيشته عليه. فحتى يكف المثلي ويكف غيره عن الاشتغال بقضية المثلية يجب أن نتجاوزها ونترك المثليين وشأنهم لكي يذهبوا هم أيضاً إلى مشاغل الحياة الأولى والأكبر والأهم. فمن كان صاحب إيمان يعلم أن عبادة الله هي المقصد الأكبر، والعبادة تحتاج إلى تفرغ وعيش في سلام وأمن حتى تسلم وتكون صافية من القلب، بالتالي

مما ينفع في هذا الباب هو ترك المثليين بسلام وأمان حتى يكتشفوا مقصد حياتهم الذي هو عبادة الله ويشتغلوا به بدلاً من الاشتغال ليل نهار إما بإظهار ما عليه بقوة إلى أن يقبلهم الناس أو الاشتغال بالتخفي عن الناس خوفاً على أنفسهم وغير ذلك من أعمال كلها تدور في فلك التعامل مع الناس، فبدلاً من ذلك لنتركهم بسلام حتى يتفرغوا للتعامل مع الله. ومن كان صاحب علم يعلم أن التفكير والتجربة والنظر في الطبيعة هو أعلى الأعمال، وأيضاً حتى يتفرغ العلماء من المثليين لذلك ينبغي أن نكف عن مضايقتهم وإرهاق عقولهم ونفوسهم بهمّ الاضطهاد المباشر وغير المباشر، وفي ذلك منفعة الكل. ومن كان همّه تربية الأطفال الذين يحتاجون إلى تربية، كذلك سينفع هذا القصد ترك المثليين وشأنهم حتى يتفرغوا للعمل والكسب ومن بعده السعي لتربية أولاد بالتبني أو بالكفالة أو بالمساهمة في أعمال خيرية تتعلق بالأطفال فهذا خير من محاربة المثليين في أرزاقهم وفي أجسامهم وأشخاصهم مما سيؤثر بنحو أو بآخر على هذه الأعمال الجيدة. وهكذا انظر من حيث شئت ستجد أن الأفضل للناس ترك المثليين وشأنهم بسلام وأمان إلى أن لا تصبح المثلية قضية تلفت النظر أصلاً مثلها مثل الغيرية أو لنقل إلى أن يصبح الكلام عن المثلية ككلام مالك بن أنس عن مضاجعته امرأته في دبرها قبل قليل

أي يصبح شيئاً عادياً سهلاً علنياً بسيطاً لا يحتاج إلى تكلّف ولا إلى خوف.

٢٠-نسبة المثليين قليلة في المجتمع، فلا خطر واقعي على استمراره.

هذا مضى معنا لكن نفرده هنا لأنه مهم جداً ويستحق دراسة خاصة مع ذكر إحصاءآت بشكل مستمر تبينّ ذلك، حتى لا يأتي أحد ممن يستعمل حجّة فناء المجتمع بسبب المثلية ويذكر كلاماً وهمياً يظنّه معقولاً بنفسه لأنه يتعامل مع الفكرة داخل ذهنه الصغير فقط. وكما ذكرت من قبل فإني هنا أذكر رؤوس الحجج مع شيء من الخواطر المبينة له لكن كل حجّة منها يمكن أن تكون عنواناً لبحوث كثيرة مفصّلة وموثقة أكثر.

٢١-المثلية لا تمنع من النجاح في العمل والانتاج والابداع عموماً.

قد يقول بعض خصوم المثلية بأن المثلية تمنع من النجاح وأنها علامة فشل الإنسان وضعف شخصيته وطموحه أو نحو ذلك من الانتقادات. طريق الرد على هذا الكلام يكون من جهات. منها أن نأتي بأمثلة على مثليين-سواء مثلية جزئية أو مثلية كلّية-قد نجحوا في شيء ما علمي أو عملي، فردي أو اجتماعي. ومنها أن ننبه على حقيقة أن أكثر الناس من الغيريين، وأكثر الناس كالأنعام بل هم

أضل سبيلاً، وهم مجرد أجراء يعملون للعيش بأدنى مستويات الإبداع والفن، فلا يبالغ الغيريون في ربط الجنس بالابداع لأن منطقهم سينعكس عليهم بسهولة. ومنها أن نبينّ عدم الحاجة أصلاً للربط بين المثلية وبين أي نجاح أو ابداع، ولا حتى ربط الغيرية بذلك، فإنه أوّلاً يوجد اختلاف مشروع في تعريف ما هو "النجاح" في الحياة بين الناس، وثانياً الجنس قضية نفسية خاصة ولا علاقة لها بالأعمال الاجتماعية الاقتصادية بشكل رئيس فقد يكون فقيراً مهمشاً يمارس الجنس الغيري أو المثلي وقد يكون رئيساً وعالماً ونبياً أيضاً ويمارس الجنس. ومنها أن ننبه على أننا إن أردنا تفرغ الناس للعمل في أي مجال علمي واقتصادي وسياسي وغير ذلك فعلينا أن نعترف بأن الأفضل هو العمل على جعل الناس يشعرون بأمان ورضا عن مجتمعهم حتى يشتغلوا بتحسينه وتطويره، ولا أظن أن سعي المجتمع لتهميش وقمع وإذلال فضلاً عن تعذيب وحبس وقتل إنسان من أجل ميوله الجنسية التي لم يخلقها في نفسه من الأصل ولا اختيار في إيجادها كما مر، سيجعله يحب هذا المجتمع ويضحي بنفسه من أجله ويسعى لتحسينه وتطويره ظاهراً وباطناً. فإن كنتم تهتمون بالنجاح فاتركوا المثليين بسلام ليسعوا للنجاح.

٢٢-المثلية لا تمنع من الخشونة العسكرية.

الفكرة هنا هي الرد على الزعم بأن المثلية في الذكور تحديداً تعني الليونة والضعف، فتجد المجتمع الذي يقدّس الخشونة العسكرية لأنه يريد قمع شعبه طبعاً أو قمع الشعوب المجاورة وبقية العالم كالعادة، هذا المجتمع قد يميل إلى التفكير بأن الخشونة العسكرية ضرورية وبما أن تصورهم عن المثليين أنهم ضعفاء وجبناء تشبيهاً لهم بالغالب على النساء عندهم لا أقل فالنتيجة هي تجريمهم للمثلية وسعيهم لإبادتها.

الرد على مثل هذا التفكير يكون من جهات. منها إثبات الانفكاك بين المثلية والليونة العسكرية، وهذا ممكن تاريخياً بالتنبيه على الجيوش القوية التي كانت تصول وتجول في العالم وانتشرت بين جنودها أو لا أقل كان لجنودها حظ من المثلية لا بأس به كالرومان واليونان على ما أذكر. ومنها الطعن في نفس فكرة الخشونة العسكرية بالمعنى الطغياني الذي يذكره هؤلاء. ومنها إظهار وجود جنود اليوم في أقوى جيوش العالم هم من المثليين ويحاربون مثل البقية، مع ملاحظة أن المثليين من الذكور والإناث تختلف نسب دخولهم الطوعي في الجيش أحياناً، فمثلاً في الجيش الأمريكي الحالي حسب بعض الإحصاءات تقريباً ٢ في المائة من الذكور فيه يعلنون مثليتهم لكن في المقابل ما بين ٧ إلى ٩ في المائة من الإناث يعلنون مثليتهم، لا أدري ماذا ينبني على هذا لكن الفرق كبير ويبدو

أنه يستحق الدرس، ويمكن البحث في هذه الفرضية وهي أن الأنثى حين تكون مثلية قد تكون أخشن بالتالي تلتحق بالجيش بنسبة أعلى من الذكر، بناء على هذه الفرضية تكون المثلية سبباً خاصاً للخشونة العسكرية في النساء على الأقل، على العموم البحث في هذا الأمر يستحق النظر أي العلاقة ما بين المثلية والخشونة العسكرية، لكن المقطوع به أن كون الإنسان مثلياً لا يمنعه من الخشونة لا العسكرية ولا غيرها سواء كان ذكراً أو أنثى لأننا نجد قديماً وحديثاً أناس من المثليين ينضمون طوعاً للجيش ويحاربون بضراوة. جهة أخرى هي النظر إلى فئات أخرى لا ينضم أصحابها إلى الجيش ولا نجد فيهم الخشونة العسكرية ومع ذلك لا نلومهم على ذلك ولا نمنعهم من الوجود بحجّة أن طريقهم هذا يجعلهم يفقدون الخشونة العسكرية، مثلاً الشعراء والأكاديميين وعلماء الرياضيات والفيزياء، هؤلاء وغيرهم العادة إذا نظرت إليهم لن تجد أناس يريدون فصل رأسك عن جسدك لكنهم أناس يريدون أن يعلّموك كيف تبقي رأسك على جسدك وتوحّد بين ما في رأسك وما في جسدك، وأجسامهم عادة تميل إلى الضعف من شدة تركيزهم على علمهم وإعمالهم لعقولهم ورهافة حسهم ودقة فكرهم، فهل من أجل ذلك نطبق الفن والعلم لأن الفنان والعالِم لا يريد ذبح الناس في سبيل الوطن؟ لا أظن أن أحداً يقول بذلك فعلاً. حسناً فأضيفوا إلى قائمة الذين لا يريدون الخشونة

العسكرية فئة أخرى هي فئة المثليين على فرض أنهم فعلاً لا توجد فيهم أي خشونة عسكرية بل هي ليونة في ليونة كالزبدة والصابونة. فانظر من أي وجه ولن تجد حجّة ظاهرة لخصوم المثلية في هذا الباب.

٢٣-الميل المثلي ينمو في الإنسان قبل الميل الغيري (علمي-نفسي) فهو طبيعي فطري.

إما أنه ينمو قبله أو على أقلّ تقدير معه، فنحن نرى من أنفسنا ومن غيرنا أننا في صغرنا لم نكن نملك هذه القيود الجنسية التي صرنا نجدها في أنفسنا بعد الكبر، لا تجاه نوعية الناس الذين نميل لهم جنسياً ولا للكيفيات الجنسية ولا أي قيد آخر بشكل عام إلا اللهم قيد اللذة والألم والأمن والخوف، بعبارة أخرى تبدأ النفس بحالة تحكم على الأشياء فيها بحسب معايير الطبيعة التي هي مبدأ اللذة ومبدأ الأمن فإن اجتمع في شيء الأمن واللذة كان الميل له وإن اجتمع في شيء الخوف والألم حصل النفور منه وإن اجتمع في شيء اللذة والخوف ترددت النفس في فعله أو سعت في فعله لكن في السر وبطرق تبعد الخوف وهكذا. لكن مع الوقت يبدأ حكام المجتمع وكباره بزرع مبادئ أخرى في النفس، أو لا أقل محاولة زرع مبادئ أخرى غريبة على النفس، ودائماً يستعملون مبادئ النفس الفطرية من أجل إدخال المبادئ الغريبة عليها، فتجدهم يستعملون مبدأ اللذة مثلاً

لهدم طلب اللذة الطبيعية نفسها لكنهم يقولون "إن أطعتنا في هذا فإنك ستنال لذة لانهائية بعد أن تموت" مثلاً أو "ستحصل على لذة أكبر في الدنيا لكن بعد حين فاصبر" وهكذا يستعملون مبدأ اللذة لهدم مبدأ اللذة أو هدم الطلب الطبيعي المباشر للذة والذي يستعملونه هم أنفسهم لكنهم لا يريدون من مستعبديهم الذين هم عامّة الناس استعماله مثلهم، وقل مثل ذلك في الأمن والخوف فمن الطبيعي أن يسعى الإنسان والناس إلى الأمن لكن الظلمة والجبابرة من الناس يريدون نشر الخوف في العامّة وجعل الخوف هو العنصر الأساسي في حياتهم شعوريا ًولاشعورياً ويتوسّلون لذلك بوسائل كثيرة من أهمها إظهار عشوائية السلطة الغاشمة حتى يتوقع كل إنسان الشر والضرر من كل وجه فيخاف دائماً ومنها تعليمهم عقائد تجعلهم يرتعبون خوفاً من كل صغير وكبير ولو كان بصغر النملة السودا ء على الصخرة السودا ء في الليلة الظلما ء فتصبح الأمة موسوسة من الخوف من كل شيء ظاهر وخفي وأخفى وأخفى من الأخفى، إلا أنهم يزعمون بأن من يطيعهم في هذه الأمور سيحصل على الأمن في الدنيا وكذلك في الآخرة بعد الموت، فمرّة أخرى يستعملون المبدأ الفطري لهدم السعي الفطري. ومن هنا تأتي القيود الجنسية. الجنس لذّة فلابد لمحاربته بنحو فعّال من استعمال الخوف، ثم لابد من استعمال اللذة النفسانية البحتة الناتجة عن التفكير أو التخيل لشغل الناس عن اللذة الجنسية

الكاملة التي تشمل الجسم والنفس والعقل وهي الناتجة عن السعي الطبيعي للجنس حين لا يتلوث بعقائد وأحكام ووساوس جهلة وجبابرة البشر.

توجد دراسات في علم النفس تذكر-على ما أذكر-قضية التطور الجنسي في الإنسان، ومنها أن المرحلة المثلية تسبق المرحلة الغيرية، أذكر أني قرأت شيئاً كهذا من قبل، فأشير إليه هنا لأن هذا موضع تحقيق هذه المسألة، وبما أني أذكر إشارات في هذه المقالة فلن أفصّل في الأمر أكثر، إلا أن أقول بأن هذه الدراسة لو أثبتت ذلك لكانت حجّة عالمية على أن فاطر النفس وخالقها قد وضع فيها مرحلة المثلية بالتالي ليست له مشكلة شخصية مع المثلية. الآن قد يقال بأن "التطور" أي تجاوز مرحلة المثلية ضروري للنمو، وهذا ننازع فيه، ويكفينا في هذا الموضع الإقرار بوجود حالة فطرية هي حالة المثلية في الإنسان، وإذا ثبت أنها سابقة في تشكيل النفس فلها الأولوية إذن، وإن كان الإنسان الذي لا يتقيّد بميوله أصلاً يجمع بين حريته الفطرية ويترك ذوقه يجري كما يشاء بدون وضع قيد مصطنع خارجي عليه، وهذا لا يعني أنه عليه أن يفعل فعلاً ما مع نوع معين من الأشخاص أو مع أي أحد، كلا ليس هذا هو المقصود، لكن المقصود هو ترك النفس على سجيتها وعدم قتلها بقيود مصطنعة من خارجها لأغراض

لا قيمة لها ولم تنبع من ذات النفس. لا تشوّه نفسك بشيء من خارج نفسك يريد قهر نفسك لأغراض نفسه هو.

٢٤-المشاكل الصحية للمثلية الذكرية: في القضيب وفي الشرج. ما حلها ؟

هذه الحجّة طبّية. ومدارها على البحث عن المشاكل الصحية التي قد تواجه المثليين ذكوراً وإناثاً بسبب ممارستهم المثلية، ثم النظر في حلّها وإمكان ذلك والسعي له.

بالنسبة للإناث لا أستطيع تصوّر مشكلة أساسية من العملية البسيطة للمساحقة. قد توجد أمور متعلّقة بالنظافة أو بكيفية الممارسة لكن هذا يختلف عن جوهر العملية. أما بالنسبة للذكور فجوهر العملية يتعلّق بمخاطرة عضوية مهما قلّت وذلك راجع إلى طبيعة القضيب وطبيعة الشرج، وللمرّة الثالثة أو العاشرة أذكّر أن هذا لا يعني بالضرورة أن كل المثليين الذكور سيمارسون بالضرورة هذه العملية لكن هي الأساس الذي عليه الخلاف وبدونه لا شيء يستحق النقاش أصلاً بشكل عام. الشرج غير الفرج، فالفرج يتوسّع بسهولة وله عضلات ويفرز سوائل تعين القضيب على الولوج فيه بل قد ينفتح إلى حد خروج ثمانية أطفال منه في بعض الحالات، لذلك لا إشكالية جوهرية متوقعة من المضاجعة الفرجية. أما الشرج فإنه لا هو

يملك العضلات المهيئة للانفتاح بشكل مستمر والتعرّض للإيلاج بشكل دوري معتاد ، ولا هو يملك إفرازات خاصة سائلة-باستثناء الإسهال بعد وجبة عشاء مكسيكية-لكي يسهّل على القضيب الولوج فيه. وفي المقابل القضيب عادة يتناسب مع الفرج بسبب تلك الميّزات الخاصة به فالقضيب الذي يلج في الشرج كثيراً يمكن توقع تعرّضه إلى ضعف الانتصاب أو في حال لم يكن يلبس واقياً تعرّضه لجراثيم معيّنة ناتجة من كونه يلعب في مجاري الخراء، فلو كان يلبس ثياب تقيه من الخراء فلا مجال لاتقاء قضية الانتصاب بسبب دفعه بقوة لفتح الشرج وتعرّضه للإغلاق القسري لبوابة الشرج المعمولة لكي تغلق فتحة المجاري حتى لا يحصل تسريب من المؤخرة كلما تحرك الرجل، فبوابة الشرج مصنوعة للإغلاق بينما القضيب يريد الفتح وهذا التعارض في المصالح الذي يشبه التعارض بين مصلحة مالك المصنع والعمّال حيث يريد المالك إغلاق محفظته ودفع أقل مبلغ من المال بينما يريد العمّال فتح محفظته وأخذ أكبر قدر من المال، هذا التعارض سيولّد في العلاقة المثلية الذكرية نفس الإشكالات الجوهرية التي تولّدها العلاقات العمّالية في البيئة الرأسمالية، فالرأسمالية علاقة شرجية إن شئت، ايش دخّلنا في الرأسمالية الآن؟ لنرجع للخراء الذي كنّا فيه. المهم، توجد إشكالية عضوية في عملية إيلاج القضيب في الشرج، والواقي الذكري لن يحلّ إلا جزء من مشكلة القضيب ولن

تحلّ كل مشاكله الأخرى (ولا نتحدّث هنا عن مشكلة الذوق والرائحة العفنة الناتجة من فتح بوابة الجحيم الخلفية) بينما تبقى مشاكل المفعول به المنصوب بالقضيب المنتصب الفاعل المرفوع كما هي، وهذه المعضلة النحوية تشبه اختها الرأسمالية السابقة ولابد لها من حل جذري وإلا فالمعادلات الرياضية ستبقى مجهولة النتيجة ولا يمكن دعم القضية العقلية للممارسة المثلية بحجّة قوية تدعم قيمتها المركزية. بالنسبة للمثلية الذكرية، هذه المسألة هي أكبر مسألة. وليس لدي جواب عنها لأني لا أتصوّر جواباً حالياً إلا أن يقال مثلاً بأنه يجب على الذكور تقييد عملية الإيلاج الشرجي إلى مرّة كل فترة طويلة نسبياً حتى لا يتأثر القضيب ولا الشرج سلباً بسبب كثرة الممارسة الشرجية، أو أن يتم إيجاد حل طبي مخصوص وحيث أني لست مختصّاً فأقتصر على رسم صورة المسألة وجهاتها المهمّة التي يجب النظر فيها.

٢٥-المثلية الأنثوية لا ضرر فيها، وفيها نفع من نواحي منها إثارة ما لا يثيره الذكر.

تبدو لي المثلية الأنثوية ليست فقط لا ضرر فيها بل الضرر قد يكون في تركها اللهم إلا إن وجد رجل يستطيع تلبية ما سنشير إليه الآن إن شاء الله. يوجد تناقض بين إثارة الرجل وإثارة المرأة بشكل

عـام ولا نـتكلّم عـن الاسـتثنا ءآت. بـشكل عـام الرجـل حين يـنتصب قـضيبه وهو مـا يـأخذ فـترة قـليلة نسبياً في الحـالـة السويـة والمعتادة يصبح الرجل مستعداً للإيلاج والقذف بعد فترة تقل أو تكثر بحسب الظروف وكمّية العسل الحضرمي الذي بلعه الرجل قبل لقاء حبيبته. أمـا المرأة فـإنـها بـالـعكس مـن ذلـك تحـتاج عـادة إلـى فـترة لتتهـيج. بعبارة أخرى، الرجل يبدأ من فوق وينزل، بينما المرأة تبدأ من تحت وتصعد، وهو ما يتسبب بالإشكالية المعروفة في عالم النيك السرّي والمعروف بسرعة القذف وهي قضية نسبية لا تحتاج إلى أينشتاين ليشرحها لك، ولا نقصد بسرعة القذف ثواني معدودة كلا ولكن نـقصد أن الرجـل عـادة مـا يـكون أسـرع نسـبياً مـن المرأة فـي الـقذف ولذلك يفعل الرجال أفاعيل من أجل تحصيل القدرة على البطء في الـقذف بمعنى حـتى تـقذف المـرأة أو يـقذفـا سويـاً. فهـذه إشـكالـية. إشكالية أخرى هي البظر، فالمرأة الحرة أو العادية تحب مداعبة البظر كـما تحـب الإيـلاج فـي الـفرج وتـختلف النسـب بـين الـنسا ء فـي ذلـك وكلامنا عن العضو كما هو، فالبظر خارج الفرج وأعلاه وإن كان يمكن إثارته بنوع ما من الداخل لكن هذا يحتاج إلى شغل كثير من الرجل ولعله في بعض الحالات يحتاج إلى رجل قضيبه معقوف مثل خطّاف القراصنة ولنقل أن تحصيل مثل هذا القضيب يحتاج إلى طلبية خاصة من حضرة الربوبية التي لم تزوّد الرجال بمثل هذا القضيب المعقوف

العجيب، لذلك يميل البعض إلى استعمال أصابعه من الداخل لإثارة المنطقة المختصة مع ضجر معتاد من الرجال في هذا الباب. فالمرأة لها فرج عنده ثلاث مناطق أساسية للإثارة وهي البظر والمنطقة الخاصة من الداخل وبقية الفرج بأبعاده التي تُثار من الإيلاج الطبيعي المستقيم ويمكن إصابته بالوضعيات المختلفة. إلا أن للبظر مكانة خاصة لعلها تشبه القضيب من بعض الحالات، ومن عاشر امرأة "قذّيفة" يعرف هذا الأمر، وهي أن مداعبتها للبظر من الخارج مع شيء بسيط من لمس بقية الفرج وشيء من الإيلاج الداخلي وأحياناً بدونه يكفي لكي ترى رشاشات مطافي من تلك المنطقة السحرية. ومن رأى امرأة وهي تقذف بسبب مداعبة البظر ومدى قوّة ذلك وتكراره وتشنجاتها التي تشبه تشنجات الكهنة حين يمسّهم الجن ثم يقارن ذلك بتأثرها من الإيلاج الفرجي البسيط سيعرف أن حرمان المرأة من بظرها ولومها عليه واعتبارها "ليست أنثى" إن فعلت ذلك هو من الظلم الشنيع الذي يوقعه الرجال والمجتمع والنساء "المحافظات" على جنس النساء عموماً ويظلمون أنفسهن بذلك. نعم، البظر كان ولا يزال منطقة محرمة أو منطقة يجب قطعها في بعض المجتمعات أو منطقة يجب أن لا تُداعب إلا بنحو غير مباشر وعبر القضيب الذكري أو مداعبته على استحياء ومع خجل وخوف، وهذا حال عدد كبير من النساء إن لم يكن معظمهن. أن ترى امرأة مرتاحة لبظرها وفرجها كله، وتداعب

وتلعب في الكل بكل أريحية وانفتاح وانشراح صدر، فهذا دليل أن ترى امرأة حرة، حرة لتكون امرأة فطرية.

ما علاقة هذا بالمثلية الأنثوية؟ العلاقة ليست ضرورية لكنها بحسب الواقع الحالي لها حكم الضرورة. لأن الواقع الحالي هو عدم فهم أو عدم رغبة الرجال في مشاركة المرأة في حريتها الجنسية المتمثلة في تفعيل كل جوانب فرجها من البظر فنازلاً. فالرجل المعتاد يريد أن يدخل قضيبه في فتحة الفرج ويضرب بكل قوته ثم يقذف والسلام. وأما الاهتمام بمتعة المرأة فهو إما شيء لا يعرفه وإما إن عرفه سيقلقله والقلق سيؤثر على قدرته الجنسية وإما إن عرفه ولم يقلقه فإنه يضجر منه لأن فيه ذلك الشيء المزعج الذي هو الاهتمام بمشاعر المرأة، وإن عرفه ولم يقلقه ولم يضجر منه فإنه لن يداوم عليه ويعطيه للمرأة كل مرّة أو معظم الأحيان بسبب الظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشها معظم الرجال. وهنا تأتي المثلية الأنثوية. الأنثى تفهم الأنثى وتعرف ما تريد وتشتهي وتحسن التعامل معها لأنها تملك نفس العدّة والعتاد الحربي الجنسي ولها نفس الصبر والتلذذ به الذي للأخرى، فالمثلية الأنثوية فيها مساواة بطبيعتها بشكل عام سواء كانت مساحقة أو غير ذلك بدرجة أدنى لكن هذه الدرجة الأدنى كاللعق وخلافه ستكون متبادلة والمرأة بشكل عام طيبة وعادلة تعطي كما تأخذ وزيادة ولذلك تستطيع توقع العدالة في

الممارسة المثلية الأنثوية فيتبادلا الأدوار في الأمور الأخرى غير المساحقة. فما لا يفعله الرجل لأنه لا يعلم أو لا يريد، تستطيع أن تفعله الأنثى. وكما قلنا لا يوجد ضرر جوهري في العملية، بل ولا يؤثر هذا حتى على علاقة الذكر معها بل ستتحسن العلاقة على الأغلب من حيث أن الرجل الآن يستطيع أن يعمل عمله بدون التفكير في أي شيء آخر وتستطيع المرأة أن تستمتع معه في حدود علمه وقدرته ورغبته بدون محاولة فرض شروط قاسية عليه كالبطء الشديد أو التطويل المزعج الذي صرنا نرى بعض الشباب يأخذ المنشطات الجنسية ويستعمل البخاخات المخدرة فقط حتى لا يخرج بسواد الوجه مع صاحبته وغير ذلك من أمور تشوّه العلاقة وتجعلها امتحاناً صعباً بدلاً من لذة حسنة. نعم إن وجدت المرأة رجلاً يستطيع أن يجعلها تفرغ من لذتها وتستمتع بنفسها تمام الاستمتاع من كل وجه ممكن فهذه نعمة كبيرة، لكن لا أظن أننا سنجد أكثر من عشرة أو عشرين بالمائة من النساء يستطعن الحمد على حصولهن على مثل هذه النعمة، هذا على فرض طبعاً أن المرأة مثلية جزئية تميل للرجال والنساء معاً، وأما المرأة المثلية الكلية فلا معنى لهذا الكلام معها. لكن كلامي هنا هو عن مخرج للمرأة التي لا تجد في رجلها ما يكفيها لتحصيل تمام لذتها الجنسية، والحل بدلاً من المراهنة على التنقل من رجل إلى آخر للبحث عن ذلك الرجل النادر، كلا، الحل

الأسلم هو بالمثلية الأنثوية فهي أقرب الحلول وأعقلها وأسهلها وأنسبها.

٢٦-عدم التناسل اختيار مشروع قام به الكثير من كل صنف.

هذا مضى شرحه. لكن نفرده هنا بالذكر حتى يكون باباً كاملاً تكتب فيه أمثلة تتناسب مع كل قوم يراد تبيين قضية المثلية لهم بأمثلة من ثقافتهم وتاريخهم.

٢٧-عدم التناسل واقع قائم طبيعي رباني كالعقم والعقر.

وهنا الاحتجاج بالواقع الطبيعي والخلق الرباني كمصدر شرعي. لأننا نرى العقم والعقر في الناس مع وجود القدرة والرغبة الجنسية ومشروعية ممارستها في جميع الأمم وتحت كل القوانين بشكل عام، فهذا دليل على انفكاك العلاقة ما بين الجنس والتناسل، وهو من أهم الحجج على إباحة العلاقة المثلية ورد على أحد أكبر حجج خصومها وقد مضى بيان ذلك بأكثر من وجه.

٢٨-توجد منطقة حساسة للذكر داخل شرجه. (مساج البروستاتا).

السبب الذي يجعلنا نرى المثليين بين الذكور الذين يرغبون في أن يكونوا من المفعول بهم هو وجود البروستاتاً وحساسية المنطقة من

داخل الشرج. وهذه حجّة طبيعية وخلقية أيضاً للمفعول بهم أي لأن تكوينهم يقتضي ذلك فهم لم يخترعوا مكان اللذة لكنهم يريدون استغلاله بطريقة معينة.

تحت هذا البند يمكن إدراج بحث هذه المنطقة الحساسة وطبيعتها وتأثيرها على الجسم والنفسية والآثار النافعة والضارة لإثارتها من الداخل.

٢٩-توجد منطقة حساسة للأنثى في البظر. (مداعبة البظر).

هذه الحجّة كسابقتها بالنسبة للذكر لكن من وجه آخر. فيتم إدراج بحث البظر وأبعاده وشؤونه وأهميته تحت هذا البند.

٣٠-الدين اختيارك، لا إكراه فيه، فكما لا تريد إكراهك فلا تقبل إكراه غيرك.

نرجع إلى أكبر عوامل تقييد الجنس وهو الدين. فمهما اختلفنا فيه وفي فهمه وتعاطيه فنستطيع أن نقبل الأصل الأكبر الذي هو عدم الإكراه في الدين، بالتالي لا يمكن إكراه إنسان على أن جزئية من الدين من حيث هو دين وتتعلق بتعاليمه الخاصة. فحتى لو افترضنا أن الدين يعلّم رفض المثلية فإن لأهل الدين الكلام ضد المثلية لكن ليس لهم إكراه غيرهم على عدم ممارسة المثلية. وإن كنت لا تريد أن

يـكرهـك المـثليون عـلى مـثليتهم وديـنهم الخـاص بـهم، فـلا تـقبل أن تكرههم أنت على غيريتك ودينك الخاص بك.

٣١-غلبة الألم تحرّم.

الأمر في النهاية يرجع إلى الموازنة بين اللذة والألم. فمن رأى أن الألـم هو الـغالـب عـلى شيء مـا فـعليه الامـتناع عـنه عـقلاً، وإلا فـلا. فـكل واحـد يـزن الأمـور كـما يـحب ويشـتهي، ونـترك لـبعضنا الـبعض مساحات لا نتدخّل فيها بالإكراه، لعل هذا يكون طريقنا نحو سلام أدوم وأشمل.

والله من وراء القصد. والحمد لله رب العالمين.

....